المخالفات النحوية المنسوبة للفرّاء
في
تفسير البحر المحيط

بقلم المحاضر

نوال طالب الصعيدي

محاضر بالكلية الجامعية بالجموم

قسم اللغة العربية

جامعة ـ أم القرى ـ

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

يتناول هذا البحث بالتحقيق والتوثيق بعضًا من آراءٍ منقولة عن الفرّاء الإمام النحوي واضع الصورة النهائية للنحو الكوفي(١)، وأحد أهم أعلامها، من تفسير (البحر المحيط) لأبي حيان، هذا الكتاب الذي يُعد من أنفس كتب علوم القرآن والعلوم اللغوية، والتفسير، والقراءات وتوجيهها، وغير ذلك من العلوم، وقد وجدته –بعد إنعام النظر فيه– يحوي مناقشات كثيرة لعلماء أجلاء ممن كان لهم أثر واضح في مسيرة النحو العربي، وليس من المبالغة القول بأنه موسوعة في إعراب القرآن الكريم؛ فقد ضُمّن فيه جلَّ كتب إعراب آي القرآن المؤلفة قبل عصره، ومن أهم ما ذكره في ثنايا تفسيره: آراء الفرّاء الإعرابية فلا تكاد تخلو سورة من ذكر آرائه اللغوية والنحوية والصرفية، ومن الملفت للنظر مواضع كثيرة نصّ فيها أبو حيان على مخالفة الفرّاء للنحاة، والذي اتضح بعد البحث والتحقيق بأنها خلاف ذلك، وقد جاء هذا البحث ليقف على أهم هذه المواضع بالتوثيق والتحقيق، والوقوف على أهم أسباب هذه النقول المخالفة عن الفرّاء.

وليخرج هذا البحث لما أُريد له؛ وقد سار هذا البحث على منهج تمثل في الآتي:

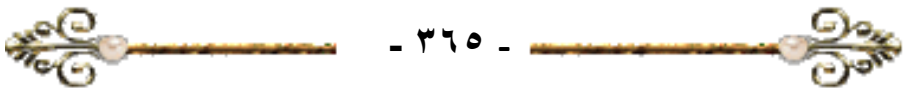

١- الوقوف على بعض المواضع التي خالف الفرّاء فيها النحاة في إعراب آيات القرآن الكريم – بحسب ما ذُكر في تفسير أبي حيان– وذلك بذكر الآية ونصّ أبي حيان فيها، ثم عرضها على كتاب (معاني القرآن)؛ للتحقق من صحة ورودها عن الفرّاء، أو كتبه الأخرى الموجودة بين أيدينا.

٢- عرض قول الفرّاء ثم أقوال أشهر النحاة والمعربين، وتوضيح سبب النقل المخالف لرأي الفرّاء إن وجد.

وقد كانت المسائل والآراء التي وقفت عليها تسع عشرة مسألة، وللعلم فإنّ المسائل المذكورة على سبيل المثال لا الحصر وإلا فالمواضع الجديرة بالوقوف كثيرة.

[١] مجيء (قعد) بمعنى صار

﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾ الإسراء/٢٢.

قال أبو حيّان: "(فَتَقْعُدَ) قال الزمخشري: من قولهم شحذ الشفرة حتى قعدت كأنّها حربة، بمعنى صارت، يعني: فتصير جامعاً على نفسك الذم، وما يتبعه من الهلاك من الذل والخذلان والعجز عن النصرة ممن جعلته شريكاً له انتهى، وما ذهب إليه من استعمال (فَتَقْعُدَ) بمعنى فتصير لا يجوز عند أصحابنا، و(قعد) عندهم بمعنى

(صار) مقصورة على المثل، وذهب الفرّاء إلى أنّه يطرد جعل قعد بمعنى صار،... وحكى الكسائيّ: قعد لا يسأل حاجة إلاّ قضاها بمعنى (صار)، فالزمخشريّ أخذ في الآية بقول الفرّاء ."[٢]

لم يكن تعقيب أبي حيّان في الآية على الفرّاء إنّما كان على الزمخشريّ، الذي أخذ برأي الفرّاء، فالفرّاء أجاز مجيء (قعد) بمعنى (صار) في أحد الشواهد الشعرية المذكورة في معانيه فقال إنّ:" يقعد كقولك: يصير"[٣]، ومنه قول الأعرابي:" قعد فلان أميرًا بعد ما كان مأموراً "، بمعنى: صار، وقولهم:" شحذ شفرته حتى قعدت كأنّها حربة"[٤] أي صارت، وحكى الكسائيّ: "قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها" أي: صار[٥]، وقال ابن الإعرابي في (اليواقيت) لأبي عمر الزاهد[٦]: القعد: الصيرورة."[٧]، والزمخشريّ أيضًا أجاز ذلك[٨]. وألحق ابن مالك[٩]، وابن يعيش[١٠] (قعد) بـ (صار) وكل ما كان بمعنى (صار) من الأفعال نحو: آض، وعاد، وآل، ورجع، وحالَ، وتحوّل، وغيرها.

وذكر السيوطي أنّ من ألحْق (قعد) بـ (صار) جعل ذلك مطردًا؛ لقوة الشبه بينهما في المعنى[١١]، وعند ابن الحاجب يقتصر ذلك إذا كان الخبر مُصدّرًا بـ (كأنّ) فيُقال: "قعد كأنّه سلطان؛ لكونه مثل: قعدت كأنّها حربة"[١٢]، ولا يُقال قعد كاتبًا ، بمعنى صار كاتبًا[١٣]، والأزهريّ في التهذيب نقل عن العرب قولها: "قعد فلانٌ يشتُمني وقام يشتُمني، بمعنى (طفِق)"[١٤]، وفي اللسان أيضًا (قعد) بمعنى (طفِق)[١٥].

واعترض أبو حيّان على من جعل (قعد) بمعنى (صار) مطلقًا، وقصر ذلك على لغة شاذة، وأنّه لا يتعدى الأمثال التي ذُكرت فيها، وذكر أنّ ذلك مذهب البصريين[١٦]، وجعلها في الآية بمعنى المكوث[١٧] وتعقّب الزمخشريّ الذي جعل ذلك مطردًا، وذكر أنّه متبع للفرّاء في رأيه[١٨]، والحقّ أنّ الفرّاء لم يذكر أن إجراء (قعد) مجرى (صار) مطرد، إنّما جعل ذلك في قول الراجز[١٩]؛ حيث إنّ المعنى يؤيد ذلك، وهو كالأمثال التي استشهد بها البقية وجعلوا (قعد) فيها بمعنى (صار) مقتصرًا عليها، وليست (قعد) وحدها من تجيء بمعنى

(صار) كما اتضح آنفا، بل كل فعل فيه معنى التحول والانتقال يجيء بمعناها.

[٢] مجيء (اللام) بمعنى (إلا) بعد (إن)

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾ البقرة/١٩٨.

اختلف النحويون في اللام الآتية بعد (إنْ)، فمنهم من عدّها لامًا فارقة باعتبار أنّ (إنْ) هي المخففة من الثقيلة وليست نافية، والبعض جعلها بمعنى (إلا) باعتبار أنّ (إنْ) نافية[٢٠]، وقد تعرض أبو حيّان للخلاف في هذه اللام فذكر أنّ" (إنْ) هنا عند البصريين هي التي للتوكيد المخففة من الثقيلة، ودخلت على الفعل الناسخ كما دخلت على الجملة الابتدائية، واللام في: (لَمِنْ)، وما أشبهه فيها خلاف: أهي لام الابتداء لزمت للفرق؟ أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ ومذهب الفرّاء، في نحو هذا هي النافية بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلاّ)، وذهب الكسائيّ إلى أنّ: (إنْ) بمعنى: قد، إذ دخل على الجملة الفعلية، وتكون اللام زائدة، وبمعنى: ما، النافية إذا دخل على الجملة الاسمية، واللام بمعنى إلاّ، ودلائل هذه المسألة تذكر في علم النحو.
فعلى قول البصريين: تكون هذه الجملة مثبتة مؤكدة لا حصر فيها،

وعلى مذهب الفرّاء: مثبتة إثباتاً محصوراً، وعلى مذهب الكسائيّ: مثبتة مؤكدة من جهة غير جهة قول البصريين."[٢١]

لا خلاف عند النحاة في مجيء (إنْ) نافية[٢٢]، لكنهم اختلفوا فيها في نحو قوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ}، وقوله تعالى: {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ} الأعراف/١٠٢، فمذهب الفرّاء المذكور عند أبي حيّان في (إنْ) و(اللام) بعدها، أنها النافية، واللام بمعنى (إلا)[٢٣]، ومذهب الكسائيّ فيها أنها بمعنى (قد) و (اللام) زائدة في حال دخولها على الجملة الفعلية، أوبمعنى (ما) النافية، واللام بمعنى (إلا) في حال دخولها على الجملة الاسمية، وبالرجوع لمعاني القرآن نجد الفرّاء يُجيز كون قول: (إنْ زيد لقائم) بمثل: (ما زيد إلا قائم) ولا يجوز ذلك مع الجملة الفعلية؛ لأنه لا يصح قول: ما زيدًا إلا أضربُ؛ لأن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها[٢٤]، فقياسه (إنْ زيد لقائم) على (ما زيد إلا قائم) يُفهم منه أنه يجيز كون (اللام) بمعنى (إلا).

وما ذهب إليه منعه وضعّفه بعض النحاة مثل الأخفش، والعكبريّ، والسيوطيّ[٢٥]، بحجة أنّ ما ذهب إليه لم يشهد له سماع أو قياس[٢٦]، ولو كانت (اللام) بمعنى (إلا) لاستعملت مع حروف

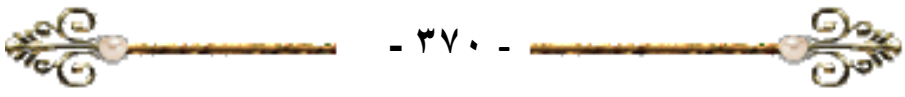

النفي غير (إنْ) لأنها أنصّ على النفي منها، فلا يصح أن يُقال لم يقم لزيد، ونحن نريد لم يقم إلا زيد[٢٧]، وفي ذلك دليل على أن اللام لم يُرد بها إيجاب إنما قُصد بها التوكيد.

والبصريون منعوا ما ذهب إليه الفرّاء، فذكر سيبويه أنهم يقولون:" إن زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة (لكنْ) حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ(إن) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفى بها. ومثل ذلك: {إن كلُّ نفسٍ لما عليها حافظٌ} إنما هي لَعلَيْها حافظٌ."[٢٨]

والزجّاج يرى في قوله تعالى:{وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ} أنّ (اللام) "من التوكيد للأمر، كأنه قيل وما كنتم من قبله إلا ضالين"[٢٩]، ورأيه هنا في المعنى لا الإعراب، والنّحاس ذكر أن اللام في الآية "لام توكيد، إلا أنها لازمة؛ لئلا تكون (أن) بمعنى (ما)"[٣٠]، فمذهبهم فيها أن (اللام) لام توكيد لازمة لـ (إنْ) لتفرق بين (إنْ) النافية، وبين (إنْ) المخففة من الثقيلة[٣١].

وقد ذكر أبو حيّان التوجيهات الثلاث في تفسيره وأحال القارئ لكتب النحو وذكر ثمرة الخلاف وتعدد التوجيهات المتمثلة في تعدد المعنى[٣٢]، ونسب للفرّاء في تفسيره التوجيه القائل بأنّ

(إنْ) بمعنى (ما) النافية، ونسب للكسائي أنها بمعنى (قد)[٣٣]، ونسب له في الارتشاف أنّه القائل بأنّ (إنْ) بمعنى (قد)، وأنّ الكسائيّ هو من يرى أنّها بمعنى (ما)[٣٤]، وهو في نقله الثاني كان ناقلًا عن ابن السرّاج[٣٥] الذي قال: "ومذهب الكوفيين والبغداديين في (إنْ) التي تجاب باللام، يقولون: هي بمنزلة (ما) و(إلا) وقد قال الفرّاء: إنّها بمنزلة (قد) وتدخل أبدًا على آخر الكلام، نحو قولك: إن زيدًا لقائم، تريد: ما زيد إلا قائم، وقد قيل: إنّه يريد: قد قام زيد"[٣٦]، واتضح رأي الفرّاء في المسألة فـ(اللام)عنده بمعنى (إلا) بعد (إن) النافية.

[٣] مجيء (لما) بمعنى (إلا)

﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ هود/١١١.

تعددت القراءات في الآية الكريمة وحُكم على بعضها بالشذوذ، واختُلف في تأويله[٣٧]، من ذلك قراءة أُبيّ ومن ذكر معه[٣٨] فقد ذكرَ أبو حيان فيها أنّ" (إنْ) نافية و(لمّا) بمعنى (إلا)، والتقدير: ما كل إلا والله ليوفينهم، وكل مبتدأ، والخبر الجملة القسمية وجوابها

التي بعد (لمَّا) كقراءة من قرأ {وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ} {إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ} ولا التفات إلى قول أبي عبيد والفرّاء من إنكارهما أن (لمَّا) تكون بمعنى (إلا)، قال أبو عبيد:لم نجد هذا في كلام العرب، ومن قال هذا لزمه أن يقول: رأيت القوم لما أخاك يريد إلا أخاك، وهذا غير موجود، وقال الفرّاء: أمّا من جعل (لمَّا) بمعنى (إلا)، فإنّه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب مع اليمين: بالله لمَّا قمت عنا، وإلا قمت عنا، فأما في الاستثناء فلم ننقله في شعر، ألا ترى أنّ ذلك لو جاز لسمع في الكلام: ذهب الناس لما زيدا؟ والقراءة المتواترة في قوله: "وإنْ كلٌّ لما"، "وإن كلُّ نفسٍ لما"، حجة عليهما، وكون لما بمعنى إلا نقله الخليل وسيبويه والكسائيّ، وكون العرب خصصت مجيئها ببعض التراكيب لا يقدح ولا يلزم اطرادها في باب الاستثناء، فكم من شيء خص بتركيب دون ما أشبهه."[٣٩]

قبل الحديث عن الخلاف في القراءة المذكورة في نص أبي حيّان، يجدر بنا ذكر القراءات الواردة في الآية، وهي قراءة أبي بكر عن عاصم، وقراءة ابن كثير والكسائيّ وأبي عمرو، وقراءة أبي

بكر والحرميين[٤٠]، ورابعة وهي قراءة ابن عامر وحمزة وحفص وأبو جعفر، هذه هي المتواترة، وفيها أربعة أُخرى حُكم عليها بالشذوذ، وهي: قراءة أُبي والحسن وإبّان بن ثعلب، وقراءة الزهري وسليمان بن أرقم، وقراءة أُبي، والأعمش في حرف ابن مسعود {وإنْ كلٌّ إلّا ليُوفّينَّهُمْ ربُّكَ أعْمالَهُمْ}[٤١].

والفرّاء في معانيه ذكر المتواتر منها فقط ولم يتطرق للشاذ، فذكر أولًا تشديد (إنّ) مع تخفيف (لمَّا) وتشديدها مع ذكر تخريج كل منها[٤٢]، فخرّج قراءة تشديدهما على أنّ المراد" لمن ما ليوفّينّهم، فلمّا اجتمعت ثلاث ميمات حذف واحدة فبقيت اثنتان فأدغمت في صاحبتها كما قال الشاعر[٤٣]:

وَإِنِّي لَمِمَّا أُصْدِرُ الأَمْرَ وَجْهَهُ إِذَا هُوَ أَعْيى بالسَّبِيلِ مَصَادِرُهُ"[٤٤]

ولم يقرّ من جعل (لمَّا) المشددة مع (إنّ) المشددة بمنزلة (إلا)، فقال في ذلك: " وأمّا من جعل (لمَّا) بمنزلة (إلا) فإنّه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: باللّه لمَّا قمت عنا، وإلّا قمت عنا، فأمّا في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا غيره ألا ترى أنّ ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناس لمَّا زيدا."[٤٥] فظاهر كلامه أنّ

(لـمَّا) لا تكون بمعنى (إلا) مع (إنّ) المشددة فلم يرد عن العرب الاستثناء بـ (لـمَّا) وأجاز مجيئها بمعنى (إلا) في أسلوب القسم، على نحو ما نقله عن العرب من قولهم: بالله لمّا قمت عنّا، ولم يمنع الفرّاء مجيء (لـمَّا) بمعنى (إلا) مطلقًا كما نُقل عنه، فقد أجاز ذلك مع (إنْ) المخففة – النافية – وذكر أنّها لغة هذيل، حيث قال عن قوله عزّ وجل:{إنْ كُل نفْسٍ لَمَّا عَلَيْها}الطارق/٤ "قرأها العوام (لَمَّا)،وخففها بعضهم... ونرى أنّها لغة في هذيل، يجعلون إلّا مع إن المخففة (لـمَّا)، ولا يجاوزون ذلك، كأنه قال: ما كل نفس إلا عليها حافظ."[٤٦] ويقول في موضع آخر في قوله تعالى:{وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ} يس/٣٢، إنّ "الوجه الآخر من التثقيل أن يجعَلوا (لـمَّا) بمنزلة (إلّا) مع (إنْ) خاصة"[٤٧]، فهذان نصّان صريحان على عدم منعه مجيء (لـمَّا) بمعنى (إلا)، لكنه منعها مع (إنّ) المشددة وعلّل الطبريّ ذلك بـ " أنّ (إنّ) إثبات للشيء وتحقيق له، و(إلا) تحقيق أيضًا، وإنما تدخل نقضًا لجحد قد تقدَّمها"[٤٨] فلم يكن حديث الفرّاء إذن عن قراءة أُبي كما ذكر أبو حيّان، إنما كان عن قراءة تشديد (إنّ) و(لـمَّا)، وقد أخذ برأيه الطبري[٤٩]، والجوهريّ[٥٠].

وأبو حيان في تعليقه على قراءة أُبي وابن مسعود:{وَإِنْ كُلاًّ إلا لَيُوَفّيَنَّهُمْ} نسب للفرّاء رفضه مجيء (لـمَّا) بمعنى (إلا)، والحقّ

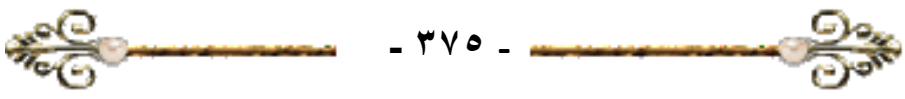

أنّ الفرّاء لم يتعرض لقراءة أُبي في معانيه، إلا أنّه أجاز ذلك مع (إنْ) المخففة[٥١] وهو ما ذهب إليه سيبويه والبصريون، كما أجازه مع القسم، على ألّا تتجاوز التراكيب التي وردت فيها، وهذا ما ذهب إليه أبو حيّان نفسه، إذ أنّه قصر مجيء (لمَّا) بمعنى (إلا) على التراكيب التي وقعت فيها.[٥٢]

[٤] وزن كلمة (صيّب)

﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾ البقرة/١٩.

يقول أبو حيّان في وزن (صَيّب) إنّها" فَيعِل عند البصريين، وهو من الأوزان المختصة بالمعتل العين، إلا ما شذّ في الصحيح من قولهم : صيقِل بكسر القاف – علم لامرأة –، وليس وزنه فَعِيلاً ،خلافا للفراء، وقد نسب هذا المذهب للكوفيين وهي مسألة يتكلم عليها في علم التصريف."[٥٣]

الكلام على (صيّب) في هذه الآية هو نفسه الكلام في (سيّد وميّت وما أشبههما) في علم التصريف، والحديث في هذه المسألة سيكون عنهما، وستُقاس (صيّب) عليهما.

لم يكن للفراء رأيٌ في المسألة في معاني القرآن فيما أعلم، ولم يتفق الناقلون عنه على رأيٍ محدد له، فابن قتيبة نقل عنه أنّها على وزن " (فَيْعَل) واحتج بأنّه لا يعرف في الكلام (فَيْعِل) إنّما جاءَ (فَيْعَلٌ) مثل صَيْرَف وَخَيْفَق وَضَيْغَمٍ"(٥٤)، والنّحاس نقل عنه أنّ (قيِّم) – وهي مثل ميِّت وصيِّب – على وزن (فَعِيل)(٥٥)، وأنّ أصل (صيِّب) عند الكوفيين (صَوِيب)(٥٦)، وابنُ عصفور نقل ما نقله النّحاس، وأنّ الأصل في (سيِّد وميِّت) (سَوِيد ومَوِيت) ك (طَوِيل) ثم قدمت الياء على الواو فصارت (سَيْوِدًا ومَيْوتًا) فقلبت الواو ياءً عند الكوفيين؛ لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت الواو في الياء(٥٧)، والحجة المنقولة عنه في هذا الرأي هي نفسها المنقولة عند ابن قتيبة، وهي:عدم سماع (فيعِل) بكسر العين في الصحيح، وحكى عنه الرضيّ "وإنّما صار هذا الإعلال قياسا في الصفة المشبهة؛ لكونها كالفعل وعملها عمله، فإن لم يكن صفة كعويل لم يعل هذا الإعلال"(٥٨).

وذهب بعض الكوفيين – في المنقول عنهم في الإنصاف للأنباري[٥٩] – إلى أن الأصل فيها (سَوِيْد ومَوِيْت) فلما أرادوا أن يعلوا (الواو) كما أعلوها في (ساد، ومات) قلبوها، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تحذف؛ لسكونها وسكون الياء بعدها، وحتى لا يلتبس (فعْل) بـ (فَعِيل) زادوا ياءً على الياء؛ ليكمل بناء الحرف.

والكوفيون متفقون على أن وزنها (فَعِيل)، والفرق بينهما أن في الأول قلبًا مكانيًا، وفي الثاني إعلالًا بالحذف ولا قلبًا[٦٠]

وما نسبه ابن قتيبة للفرّاء، نسبه ابنُ عصفور للبغداديين، وهو أنّهم يرون أنّ الأصل في وزن (سيّد، وميّت) (فَيْعَلٌ) بفتح العين؛ لوجود نظير له في كلام العرب كـ (صَيْرَف وصَيْقَل)، ثم كسرت العين كما قالوا في النسب إلى بَصرة بِصْرِي.[٦١]

فلم يبدِ أبو حيّان رأيًا في وزن (صَيِّب) واكتفى بإحالة القارئ على كتب التصريف[٦٢]، أمّا موقفه من الفرّاء، فقد اكتفى بذكر ما نُسب إليه فقط، ولم يكن للفرّاء فيما سبق رأيٌ محدد؛ فقد اختلفت النقول عنه، ولم يذكر في معانيه رأيًا في المسألة، وكلا الرأيين سواء صحّ نقلهما عنه أم لم يصحا، فيهما تكلّف واضح..

[٥] مجيء كان زائدة

﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾ هود/١٥.

حكى أبو حيّان عن الفرّاء في إعرابه للآية، أنّه يرى" أنّ كان زائدة، ولهذا جزم الجواب، ولعله لا يصح، إذ لو كانت زائدة لكان فعل الشرط (يريد)، ولكان مجزوماً، وهذا التركيب من مجيء فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً ليس مخصوصاً بكان، بل هو جائز في غيرها، كما روي في بيت زهير[٦٣]:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ وَإِنْ يَرْقَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ"[٦٤]

يرى الفرّاء كغيره من النحاة جواز زيادة (كان)، ففي قوله تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} آل عمران/١١٠، حيث قال: " ومعناه: (أنتم خير أمة)...فإضمار كان فِي مثل هذا وإظهارهاسواء."[٦٥]

لكنه في قوله تعالى: { مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ...}لم يقل بزيادة (كان) فيها، وهذا نصّه" قال: (نُوَفِّ) لأن المعنى فيها

بعد كان، و(كان) قد يبطل في المعنى؛ لأن القائل يقول: إن كنت تعطيني سألتك، فيكون كقولك: إن أعطيتني سألتك."[٦٦]، ويبدو لي أنّه كان يخبر عن (كان) أنّها قد تأتي زائدة لكنه لا يقصد زيادتها في الآية، ويتأكد موقفه في موضع آخر إذ يقول: " قال اللّه (مَنْ كانَ يُرِيدُ الْحَياةَ الدُّنْيا وَزِينَتَها نُوَفِّ إِلَيْهِمْ) فقال (نُوَفِّ) وهى جواب لكان"[٦٧] فهذا نصّ صريح من الفرّاء بأنّ (كان) في الآية فعل الشرط و(نُوَفِّ) جوابها، وهو ما يراه غيره من المعربين، نحو: النّحاس[٦٨]، ولم أجد هذا القول عن الفرّاء عند نَحْوي سابق لأبي حيّان، ووجدته عند السمين الحلبي الذي يُكثر النقل عن شيخه أبي حيّان[٦٩].

[٦] نصب خبر (ما) الحجازية بعد (إلا)

﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ البقرة/٨٥.

من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين مسألة إعمال (ما) النافية عمل (ليس)[٧٠]، فالبصريون يرون نصب الخبر بها، والكوفيون يرون نصبه بنزع الخافض[٧١]، وأبو حيّان عرض لشيء

من خلافهم في المسألة، عند إعرابه كلمة (خِزْيٌ)، فذكر أن (خِزْيٌ):"خبر المبتدأ، ونقضُ النفي هنا نقضٌ لعمل (ما) على خلاف في المسألة، وتفصيل وذلك: أنّ الخبر إذا تأخر وأدخلت عليه (إلاّ)، فإما أن يكون هو الأوّل، أو منزلاً منزلته، أو وصفاً، فإن كان الأول في المعنى، أو منزلاً منزلته، لم يجز فيه إلا الرفع عند الجمهور، وأجاز الكوفيون النصب فيما كان الثاني فيه منزلاً منزلة الأوّل، وإن كان وصفاً أجاز الفرّاء فيه النصب، ومنعه البصريون."(٧٢)

لم يكن الخلاف المذكور عند أبي حيّان في إعراب الآية، إنّما كان في رفع خبر (ما) النافية في الآية بعد إبطال عملها؛ لانتقاض النفي بـ (إلا)، فذكر في هذه الحالة أنّ الجمهور يرى رفع الخبر مطلقًا سواء كان الخبر هو نفسه المبتدأ، نحو: ما زيدٌ إلا أخوك، أو منـزلًا منـزلته، نحو: ما أنت إلا عمامتك تحسينًا، أو صفة، نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ، بينما الكوفيون يرون جواز النصب في حالة كان الثاني منـزلًا منـزلة الأول، والفرّاء يرى جواز نصبه إن كان صفة، وهو ما يمنعه البصريون، هذا ما نقله أبو حيّان عنهم،

وبالرجوع للقضية من أساسها – قضية إعمال (ما) النافية عمل (ليس) – نجد الفرّاء في خبر (ما) في نحو قوله تعالى: {ما هذا بَشَرًا}يوسف/٣١، يتعرض للغة أهل الحجاز وبني تميم في خبرها[٧٣]، فالحجازيون لا يكادون ينطقون خبرها دون الباء، فلما حُذفت كان لا بد من ترك أثر لها؛ فنُصب خبرها، أمّا أهل نجد فيتكلمون بالباء وبغيرها، فإن سقطت الباء رفعوا، وهذا أقوى الوجهين عند الفرّاء[٧٤]، فالفرّاء يرى نصبها بحذف الخافض لا بـ(ما)، لكنه يرى القياس الرفع، فهو أقوى الوجهين.

والبصريون يجيزون النصب بـ (ما)[٧٥] على لغة أهل الحجاز، لكنّ القياس عندهم ألّا يُنصب بها، قال سيبويه: "لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـ (ليس)، ولا يكون فيها إضمار."[٧٦]

والجواب عمّا نقله أبو حيّان عنهم، أنّ الفرّاء والكوفيين لا يرون النصب قياسًا[٧٧] مع النفي وهو أقرب في معناه لـ (ليس) فكيف يرونه مع نقض النفي، بـ (إلا)، هذا فضلًا عن أنّهم يرون ما يراه البصريون في إضمار ناصب إن كان الخبر منزلًا منزلة الأول[٧٨]، فقد ذَكر الفرّاء أنّه "قد روى {وما أمرنا إلّا وحدة}

بالنصب وكأنّه أضمر فعلا ينصب بِهِ الواحدة، كما تَقُولُ للرجل: ما أنت إلا ثيابَك مرة، وَدابتك مرة، وَرأسك مرة أي: تتعاهد ذاك."[٧٩] فلم ينصبها على أنها خبر (ما)، إنما مفعول به لفعل مُضمر، ومع تخريجه النصب في (واحِدة) إلا أنه لا يشتهيها[٨٠]، هذا غير أنّ أبا حيّان في الارتشاف ذكر أنّ الفرّاء والكسائيّ يجيزان النصب في نحو: ما أنت إلا راكبًا[٨١]، وهو في ذات المصدر ينقل عن ابن عصفور أنهما لا يجيزان نصب الخبر إن دخلت عليه (إلا)[٨٢]، وعليه فالفرّاء لم يُخالف البصريين في عدم إجازة نصب الخبر بعد (إلا) الناقضة لعمل (ما) النافية.

[٧] مجيء الفاعل مرفوعًا بعد المصدر المنون

﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ الصافات/٦.

ذكر أكثرُ النحاة أنّه يطرد حذف الفاعل في مواضع عدة[٨٣]، من ذلك حذفه بعد المصدر المنون، وهذا موضع خلاف بين البصريين والفرّاء، نصّ عليه أبو حيّان في تعليقه على قراءة زيد بن علي[٨٤] بتنوين (زينةٍ) ورفع (الكواكب)، فقال " رفْعُ الفاعلِ بالمصدر

المنون، زعم الفرّاء أنّه ليس بمسموع، وأجاز البصريون ذلك على قلة."[٨٥]

ذكر أبو حيّان أنّ مذهب الفرّاء[٨٦]، في المصدر المنون أنّه لا يجيء بعده فاعله مرفوعًا؛ معولًا في ذلك على عدم السماع؛ إذ أنّه لم يسمع عن العرب، وبالرجوع لمعاني القرآن لم أجد للفرّاء رأيًا صريحًا في منعه المسألة، ففي موضع من معانيه أجاز رفع الفاعل بالمصدر المنون، إذا فُصِل بينه وبين معموله بالصفة، يتضح ذلك جليًا في قوله: " ولا يصلح أن تذكر الفاعل بعد المفعول بِهِ فيما ألقيت منه الصفة، فمن قَالَ: عجبتُ من سؤال نعجتك صاحبُك، لَمْ يَجز لَهُ أن يقول: عجبت من دعاء الخير الناسُ؛ لأنك إِذَا أظهرت الآخر مرفوعًا فإنَّما رَفعُه بنيَّةِ أن فَعل أو أن يفعل، لا بدّ من ظهور الباء وما أشبهها من الصّفات، فالقول في ذلك أن تقول: عجبت من دعاءٍ بالخير زيدٌ ، وعجبت من تسليمٍ على الأمير زيدٌ"[٨٧]، وثعلب في مجالسه يجيز رفع الاسم في هذه الحالة إذا نويت ما لم يُسم فاعله، فيكون المرفوع نائب الفاعل، أمّا إن كان فعلًا مبنيًا لفاعله فالاسم حينئذ منصوب، إذ نقل عن العرب قولهم:

" عجبت من قراءةٍ في الحمام القرآنُ، و(القرآن) إذا نويت ما لم يسم فاعله رفعت، وإذا أشرت إلى الفعل[٨٨] نصبت.[٨٩]"

والفرّاء في قراءة زيد بن عليّ المذكورة في نصّ أبي حيّان، أجاز رفع (الكواكب) بالمصدر فذكر أنّه: "ولو نصبت (الْكَواكِبِ) إذا نوّنت في الزينة كان وجها صوابا، تريد: بتزييننا الكواكب، ولو رفعت (الكواكب) تريد: زيّناها بتزيينها الكواكب تجعل الكواكب هي التي زيّنت السّماء."[٩٠] وجواب لو في كلامه محذوف تقديره (كان صوابًا)، وممّا سبق يُفهم أن الفرّاء لا يمنع رفع الفاعل بمصدر منون، بل أجازه في حالة الفصل بينهما بصفة، وقَبِل رفعه دون الفصل في قراءة زيد بن عليّ؛ إذ أنّه لو منعها مطلقًا لما قاس على المثالين اللذين فُصل فيهما بين المصدر وفاعله بجار ومجرور، وفيما سبق ردّ على من ذكر أن الفرّاء والكوفيين منعوا إعمال المصدر المنون[٩١].

ويؤخذ على أبي حيان أنه ذكر في الارتشاف عن الفرّاء عدم جواز ذِكر الفاعل بعد المصدر المنون البتة[٩٢]، وفيما ذُكر سالفًا[٩٣] دليل على عدم منع الفرّاء للمسألة مطلقًا.

أمّا في رفع المصدر لنائب الفاعل كما عند ثعلب، فإنّه يجيز ذلك إذا كان الفعل ملازمًا للبناء للمجهول نحو: عجبت من جنونٍ بالعلم زيدٌ[٩٤]، ولا دليل فيما سبق على أنّ الكوفيين يمنعون إعمال المصدر المنون مطلقًا.

[٨] (ما) في (بئسما) بين الإعراب وعدمه

﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ البقرة/٩٠.

ذكر أبو حيّان في إعراب (بئسما) اختلاف النحاة في (ما) "ألها موضع من الإعراب أم لا، فذهب الفرّاء إلى أنّه بجملته شيء واحد ركب، كـ (حبذا)، هذا نقل ابن عطية عنه، وقال المهدوي: قال الفرّاء يجوز أن تكون ما مع (بئس) بمنزلة (كُلّما) ، فظاهر هذين النقلين أن (ما) لا موضع لها من الإعراب، وذهب الجمهور إلى أن لها موضعاً من الإعراب."[٩٥]

لاتصال (ما) بـ (بئس) عند الفرّاء حالتان: الأولى أن تكون (ما) موصولة ولها محل من الإعراب بشرط اكتفاء (بئس) بها، ويَقصِد به الاستغناء عن المخصوص بالاسم الموصول الذي يرتفع

بها، مثل قولهم: بئسما صنعت، فهذه مكتفية بالاسم الموصول مرفوعًا بها[٩٦] إذا لم يأت بعدها سم مرفوع، والحالة الثانية ألّا تكون (بئس) مكتفية، فتحتاج لمخصوص ترفعه كقوله تعالى: (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) فـ (هي) رفعت (بنعمّا) و (ما) هنا بمنزلة (ذا) من (حبذا)[٩٧]، ففي الحالة الأولى (ما) اسم موصول في محل رفع فاعل (بئس)، وفي الثانية لا محل لها من الإعراب، وهي مثل (ذا) من حبذا، وعليه تكون (ما) في قوله تعالى: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا) لها موضع من الإعراب، ؛ لأن (بئس) مكتفية، وعليه أيضًا جعل الفرّاء (أن يكفروا) في محل رفع على أنها بدل من موضع (ما) في بئسما.[٩٨]

ويتضح ممّا سبق أن الفرّاء لم يجعل (بئسما) بمنزلة (حبذا) و (كلما) مطلقًا كما نُقل عنه، بل جعل ذلك في حالة كون (بئس) غير مكتفية بها كما اتضح آنفا، هذا فضلًا عن أنّ ثعلبًا ذكر في مجالسه أنّ الفرّاء "يكره أن يجعل (بئسما) و(لعلما) حرفًا واحدًا"[٩٩]، وذكر رأي الفرّاء في قوله تعالى:{لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ} المائدة/٨٠، أن (ما) مرفوعة بـ (بئس)[١٠٠].

وليس الفرّاء وحده من رأى أن (نعم وبئس) قد تأتيان بمنزلة (حبذا) فابن السراج في الأصول ذكر ذلك أيضًا فقال إنّه إذا وصلت (ما) بهما " قلت: نعما زيد، ونعما أخوك، ونعما أخوتك وصار بمنزلة حبذا أخوتك"[١٠١].

أمّا الكسائيّ فقد ذهب إلى أنّ (ما) في بئسما تمييزٌ تقديره: (شيئًا) وأنّ ثمة (ما) أخرى محذوفة موصولة هي المخصوص بالمدح أو الذم[١٠٢]، والتقدير في هذه الآية: (بئس شيئًا الذي قدمت لهم) وفي التي قبلها (بئس شيئًا الذي اشتروا به)، ولم يجز الفرّاء هذا المذهب[١٠٣].

فأبو حيان نقل في إعراب الآية عن الفرّاء أنّه لا يرى لـ (ما) محلًا من الإعراب باعتبار أنّها بمنزلة (كلما) و (حبذا) وذكر أنّ هذا النقل عن ابن عطية والمهدوي[١٠٤]، ولم يكن الأمر كذلك فالفرّاء يرى أنّ لها محلًا من الإعراب وهو كونها فاعلة بـ (بئس) كما اتضح آنفًا، وما ذُكر عنه عند ابن عطية والمهدوي ذُكر قبلهما عند النّحاس[١٠٥]، فهو من نَسَبَ للفرّاء هذا القول.

[٩] تعلق الجار والمجرور في ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ ** كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ آل عمران/١٠-١١.

وردتْ في البحر المحيط، الوجوهُ الإعرابية المتعددة لكلمة (كدأب) فذكر أبو حيّان أنّ النحاة "اختلفوا في إعراب:كدأب، فقيل: هو خبر مبتدأ محذوف، فهو في موضع رفع، التقدير: دأبه كدأب، وبه بدأ الزمخشري وابن عطية، وقيل: هو نعت لمصدر محذوف تقديره: كفراً كدأب، والعامل فيه: كفروا، قاله الفرّاء وهو خطأ، لأنه إذا كان معمولاً للصلة كان من الصلة، ولا يجوز أن يخبر عن الموصول حتى يستوفي صلته ومتعلقاتها، وهنا قد أخبر، فلا تجوز أن يكون معمولاً لما في الصلة، وقيل: بفعل محذوف يدل عليه : كفروا ، التقدير : كفروا كفراً كعادة آل فرعون..."[١٠٦]

ساق أبو حيّان الأقوال في إعراب (كدأب) وردّ على ما رآه ضعيفًا، أو بعيدًا، أو خطأً، ولم يرجّح، لكن يبدو أنّه يختار الرفع لأنّه بدأ به، ولم يمنع النصب إن لم يخالف ما عليه النحاة من

قواعد[١٠٧]، وقَبْل الحديث عن موقفه من الفرّاء، نشير لموقف النحاة قبله من إعراب الفرّاء، فالزجّاج ردّ إعراب الفرّاء ولم يصرح باسمه فمنع أن تكون الكاف "في موضع نصب بكفروا لأن (كفروا) في صلة (الذين)، وقد تمت جملة الصلة بالإخبار عنها بـ (لن تغني)، فلا يعمل في الكاف ما يعمل في الصلة؛ لأنها خارجة عنها[١٠٨]، وذكر النّحاس أنّ الفرّاء زعم أنّ المعنى: كفرت العرب كفرًا ككفر آل فرعون، محتجًا بما احتج به الزجّاج[١٠٩]، وأبو حيّان خطّأ الفرّاء نقلًا عن الزجّاج، وذكر أنّها عنده في محل نصب نعت لمصدر محذوف[١١٠].

والناظر في معاني القرآن للفراء، يجد أنّه لم يعربها، واكتفى بذكر المعنى المراد منها، وهو "كفرت اليهود ككفر آل فرعون وشأنهم"[١١١]فلم يقدر مصدرًا كما ذكر النّحاس، ولم يحدد إذ ما كان (ككفر)– وهي معنى دأب عنده– متعلقًا بـ (كفروا) المذكورة، أو بأخرى مقدرة دلت عليها المذكورة، فإن قصد تعلقها بالمذكورة فخطأ؛ ففي الآية إخبار عن الذين بلن تغني، ولا يخبر إلا بعد اكتمال الصلة فلا يصح عدّها متعلقة بـ(كفروا)؛ لأنها الصلة وقد

انتهت وأخبر، وإن قَصَدَ أخرى مقدرة فصحيح، مثلما ذكر أبو البقاء، ولا يمكن الجزم بأنّ الفرّاء قصد الفصل بين أجزاء الصلة ، بالإخبار عن الموصول.

[١٠] نصب المستثنى بإلا في الاستثناء المفرّغ

﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلاَّ الْفَاسِقُونَ﴾ البقرة/٩٩.

من أنواع الاستثناء ما يسمى بالاستثناء المفرّغ: ويكون الاستثناء فيه ناقصاً منفياً أو شبه منفي؛ وذلك أن المستثنى منه يكون محذوفاً، وفي هذه الحالة تعرب (إلاّ) أداة حصر، ويعرب الاسم الواقع بعدها حسب موقعه من الجملة وكأن (إلاّ) غير موجودة، وسمي مفرغاً لأنه مفرّغ من المستثنى منه وما قبل الأداة متفرغ ليعمل فيما بعدها، هذا ما اتفق عليه جمهور النحاة.

إلا أن أبا حيّان نسب للفراء جواز نصب المستثنى في هذه الحالة، وكأن (إلا) موجودة، فذكر في إعراب (إلا الفاسقون) أنه: "استثناء مفرغ، إذ تقديره: وما يكفر بها أحد، فنفى أن يكفر بالآيات الواضحات أحد، ثم استثنى الفسّاق من أحد، وأنهم

يكفرون بها، ويجوز في مذهب الفرّاء أن ينصب في نحو من هذا الاستثناء، فأجاز: ما قام إلا زيداً، على مراعاة ذلك المحذوف، إذ لو كان لم يحذف، لجاز النصب، ولا يجيز ذلك البصريون."[١١٢]

وعليه فالفرّاء يجيز في مثل هذه الآية، بقاء المستثنى في الاستثناء المفرّغ على نصبه؛ مراعاة للمستثنى منه المحذوف وكأنه موجود، متبعًا في ذلك أستاذه الكسائيّ[١١٣]، الذي يجيز في قولهم: ما قام إلا زيدًا، النصب على الاستثناء، لتجويزه حذف الفاعل، استدلالًا بقول أحد الشعراء:

لمْ يبقَ إلا المجدَ والقصائدَ غَيركَ يا بنَ الأكرمينَ والدَا[١١٤]

بنصب المجد، وغيرك مع الاستثناء المفرّغ، والتقدير: لم يبق أحد إلا المجدَ . وقول حذيفة بن أنس الهذلي :

نَجَا سالمُ والنّفسُ مِنْهُ بشدقِهِ ولم يَنْجُ إلا جفنَ سيفٍ ومَئْزَرَا[١١٥]

والتقدير: لم ينج بشيء إلا جفنَ سيف . وقول عروة بن حزام :

يُطَالِبُنِي عَمّي ثَمَانِينَ ناقةٍ وَمَالِي يَا عَفْراءُ إلا ثَمَانِيا[١١٦]

والتقدير: ومالي من النوق إلا ثمانيا، ففي الشواهد الثلاث حجة عندهم على جواز بقاء المستثنى على نصبه في الاستثناء المفرّغ.

وأبو حيان نَسب للفرّاء جواز نصب المستثنى بإلا في الاستثناء المفرّغ في الآية –شاهدنا في المسألة– ، ولم يُعقّب على ذلك، وفي آية قبلها في قوله تعالى: { وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِين} البقرة/٢٦، ردّ على أبي البقاء في منعه النصب على الاستثناء، وذكر أنه يجوز في حالة كون المستثنى منه منصوبًا، أو مجرورًا، ولم يُشر إلى مذهب الفرّاء فيها، والحقُّ أنّ هذا ليس مذهب الفرّاء؛ فهو لا يجيز النصب في هذه الحالة ويرى ما رآه الجمهور فنصّ في المعاني على أنّه " إذا لم تر قبل (إلا) اسما فأعمل ما قبلها فيما بعدها، فتقول: (ما قام إلا زيد) رفعت (زيدًا) لإعمالك (قام)؛ إذ لم تجد قام اسمًا بعدها، وكذلك ما ضربتُ إلا أخاك، وما مررتُ إلا بأخيك."[(١١٧)] فظاهر كلامه وجوب إعمال ما قبل (إلا) فيما بعدها في هذه الحالة، ولو كان يرى الجواز لنبه على ذلك.ونقل عنه ثعلب في المجالس، أنه خطّأ نصب (الجفن) من قول حذيفة الهذلي: ولم ينجُ إلا جفن سيف ومئزرا، وهذا نصُ ما نقله: "قال:– يعني من أنشد البيت وهو ابن الأعرابي– وقال الفرّاء: هكذا أنشدني يونس،

فقلت له: لم نصب الجفن؟ فقال: أراد سيف، قال أبو العباس: قال الفرّاء: هذا خطأ"[١١٨]

وأبو حيّان في تناوله الاستثناء المفرّغ في الارتشاف نسب هذا الرأي للكسائيّ، فذكر أن نحو: ما قام إلا زيد " أجاز فيه الكسائيّ الرفع على الفاعل، والرفع على البدل من الفاعل المحذوف، والنصب على الاستثناء"[١١٩]، ولم يشر للفرّاء.

[١١] تقديم ضمير الفصل مع الخبر المتقدم

﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ البقرة/٨٥.

ذكر أبو حيّان في إعراب قوله تعالى:{وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ} رأيًا للفراء مخالفًا لما عليه الجمهور "أجاز الكوفيون أن يكون (هو) عماداً، وهو الذي يعبر عنه البصريون بالفصل، وقد تقدّم مع الخبر والتقدير: وإخراجهم هو محرّم عليكم، فلما قدّم خبر المبتدأ على المبتدأ، قدّم معه الفصل، قال الفرّاء: لأن الواو ها هنا تطلب

الاسم، وكل موضعٍ تطلب فيه الاسم، فالعماد فيه جائز، ولا يجوز هذا التخريج عند البصريين؛ لأنّ فيه أمرين لا يجوزان عندهم: أحدهما: وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة، إذ التقدير: وإخراجهم هو محرّم، فمحرّم نكرة لا تقارب المعرفة، الثاني: أنّ فيه تقديم الفصل، وشرطه عند البصريين أن يكون متوسطاً بين المبتدأ والخبر، أو بين ما هما أصله، وهذه كلها مسائل تحقق في علم النحو."[١٢٠]

قبل الحديث عن موقف الفرّاء من إعراب الضمير (هو) في الآية، يجدر بنا الوقوف على مصطلح (العماد) عنده، فقد ذُكر غير مرة في معانيه، نحو تعليقه على قوله تعالى:{وَإِذْ قالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كانَ هذا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ} الأنفال/٣٢، "في (الحقّ) النصب والرفع، إن جعلت (هو) اسما رفعت (الحقّ) بهو، وإن جعلتها عمادًا بمنزلة الصلة نصبت (الحقّ)، وكذلك فافعل في أخوات (كان)، و(أظنّ) وأخواتها كما قال اللّه تبارك وتعالى: (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ) سبأ/٦، تنصب (الحقّ)؛ لأن (رأيت) من أخوات ظننت "[١٢١]

وفي قوله تعالى: {وَما ظَلَمْناهُمْ وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ}الزخرف/٧٦."جعلت (هم) هاهنا عمادًا، فنصب الظالمين، ومن جعلها اسما رفع، وهي في قراءة عبد اللّه: {ولكن كانوا هم الظّالمون}.[١٢٢]"

فقد جعل الفرّاء للضميرين (هو وهم) حالتين، إمّا أن يكونا مرفوعين على أنّهما اسمان، أو يكونا عمادًا بمنزلة الصلة، ويقصد بالصلة أنّهما زائدان، فإن كانا عمادًا نصبت (الحقَّ) و(الظَّالِمِينَ)، والعماد في هذه الحالة توافرت له شروط الفصل التي وضعها النحاة، فأتى متوسطًا بن معرفتين هما ما أصله المبتدأ والخبر.

وفي تعليق له على آيات أُخر ذكر مصطلح العماد لكن ليس كمثل الحالة السابقة، في نحو قوله: " {فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا}تكون (هي) عمادا يصلح في موضعها (هو) فتكون كقوله : {إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}ومثله قوله: {فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ}فجاء التأنيث لأنّ الأبصار مؤنّثة والتذكير للعماد... و إن شئت جعلت (هي) للأبصار كنيت عنها ثم أَظْهرَت الأبصار لتفسرها"[١٢٣]، ويقول أيضًا في قوله تعالى: "{إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ} هذه الهاء هاء عماد، وهو اسم لا يظهر، وقد فسّر."[١٢٤]، ويقول في موضع آخر: " ولا يكون العماد مستأنفًا به حتى يكون قبله إن أو بعض أخواتها، أو كان أو الظن."[١٢٥]، فمصطلح العماد الوارد في

هذين النصين، يختلف وضعه عن (العماد) المذكور في النصوص السابقة، وإنما هنا يقصد به (ضمير الشأن)[١٢٦]؛ إذ أنّ من شروطه[١٢٧] عند النحاة: أن يكون مبتدأً، أو ما أصله مبتدأ، ويكون بعده جملة مفسرة له، متأخرة عنه وجوبًا، تقع خبرًا عنه، وأنّه يجيء بلفظ المفرد مذكرًا كان أو مؤنثًا، وهذه الشروط موافقة لما ذكره الفرّاء آنفًا، وقوله: "لتفسرها – وقد فسّر" يعني أنّه مفسّر للجملة بعده، وقوله: إنّه "اسم" وأنّه لا يكون "مستأنفا به حتى يكون قبله إن أو بعض أخواتها، أو كان أو الظن" يعنى أنّه يكون مبتدأً أو ما أصله مبتدأ.

فيتضح إذن أنّ الفرّاء في كثير من المواضع أطلق على ضميري (الفصل والشأن) مصطلح العماد، أمّا في الاستعمال فقد اتضح الفرق من خلال ما سبق من نصوص، من هنا لا يمكننا الجزم أنّ الفرّاء أراد بالعماد في قوله تعالى: {وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ} ضمير الفصل، يدلنا على ذلك قياسه هذه الآية على قوله تعالى: "{وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ} البقرة/٩٦، فالمعنى – واللّه أعلم – ليس بمزحزحه من العذاب التّعمير"[١٢٨] ففي ذكره للمعنى جرّد النصّ من الضمير المتقدم وفسّره بما بعده، وشأن (ضمير

الشأن) عند النحاة أن يُقدم ويُفسّر بما بعده كما اتضح آنفًا، أضف لذلك قوله: "فإن قلت: إنّ العرب إنّما تجعل العماد في الظّنّ لأنّه ناصب، وفي (كان) و(ليس) لأنّهما يرفعان، وفى (إنّ) وأخواتها لأنهنّ ينصبن، ولا ينبغي للواو وهى لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض أن يكون لها عماد، قلت: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، إنما وضع في كل موضع يُبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العمادُ؛ كقولك: أتيت زيدًا وأبوه قائم، فقبيحٌ أن تقول: أتيت زيدًا وقائم أبوه، وأتيت زيدًا ويقوم أبوه؛ لأنّ الواو تطلب الأبَ، فلما بدأتَ بالفعل وإنما تطلب الواوُ الاسمَ أدخلوا لها "هو" لأنّه اسمٌ"(١٢٩)

واضح من كلامه أنّه يشترط الابتداء بهذا الضمير، سواء كان مبتدأً، أو جاء مع (كان) و(إنّ) و(ظن) وأخواتهن، ولا مانع عنده من مجيئه مبتدأً مع الواو؛ لأنه يطلب الاسم، مستشهدًا بما سمعه عن العرب من قولهم: كان مرّة وهو ينفع النّاسَ أحسابُهم(١٣٠)، ومن شعرهم:

بِثَوْبٍ ودِينارٍ وشاةٍ ودِرهمٍ فهَلْ هو مَرْفوعٌ بما هَا هُنا رَاسُ[١٣١]

فقاس الواو في طلبها للاسم على (هل).

نُسب أيضًا للفرّاء – كما ورد في نصّ أبي حيّان – أنّه يجيز وقوع الفصل بين النكرات، وللفرّاء قول واضح وصريح في اشتراطه وقوع (العماد) بين معرفتين أو معرفة ونكرة قريبة من المعرفة، عندما ذكر أن (رأيت) من أخوات (ظننت) وهذا نصّه: " وكل موضع صلحت فيه (يفعل)[١٣٢] مكان الفعل[١٣٣] المنصوب، ففيه العماد ونصب الفعل، وفيه رفعه بـ (هو) على أن تجعلها اسمًا، ولا بدّ من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل"[١٣٤] فإن تعذر دخول الألف واللام كما في أسماء التفضيل ففيه " النصب والرفع، النصب على أن ينوى الألف واللام، وإن لم يمكن إدخالهما، والرفع على أن تجعل (هو) اسمًا، فتقول: ظننتُ أخاكَ هو أصغرُ منك، وهو أصغرَ منك"[١٣٥] فإن نويت به المعرفة جعلته عمادًا ونصبت الخبر، وإن نويت النكرة جعلته اسمًا ورفعته، " وإنما أجازوا النصب في أفضل منك وجنسه؛ لأنه يوصَل فيه إلى إدخال الألف واللام، فاستجازوا إعمال معناهما وإن لم تظهر؛ إذ لم يمكن إظهارهما"[١٣٦] وفي نحو

قولهم: كان عبد الله هو قائمًا ذكر أنّك " تقدر فيه على الألف واللام، فإذا لم تأت بهما، جعلوا (هو) قبلها اسمًا ليست بعماد"[١٣٧].

وقد شنّع الزجّاج على الفرّاء والكسائيّ أنّهما أجازا وقوع الفصل بين نكرتين وحملا عليه قوله تعالى:{أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ }النحل/٩٢، فجعلا (هي) عمادًا، ونصبا (أربى)، وهي عندهما مثل قوله تعالى:{ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا}[١٣٨] المزمل/٢٠، والردّ عليه أنّهما لا يجيزان ذلك كما اتضح، فنصب (أربى) بـ (تكون) على أنّها اسم تفضيل وهو نكرة قريبة من المعرفة، أمّا (أُمة) فاحتج ابن عطية للكوفيين أنّها" وما جرى مجراها من أسماء الأجناس وتنكيرها قريب من التعريف"[١٣٩]، ومع ذلك فالفرّاء يرى أنّه لو كانت (أربى) مرفوعة كان صوابا.[١٤٠]

ومما سبق يترجح أنّ الفرّاء لم يخالف جمهور النحاة فيما اشترطوه لضمير الفصل، وأُرْجعُ سبب نسبة هذا الرأي له إلى أنّ الفرّاء في كثير من المواضع أطلق على ضميري (الفصل والشأن) مصطلح العماد.

[١٢] تقديم معمول صلة الموصول الحرفي عليها

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ النساء/٥٨.

ذهب جمهور النحاة إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول صلة الموصول الحرفي عليها[١٤١]، إلا أنّ الفرّاء أجاز ذلك، بحسب ما هو مذكور عند أبي حيّان في إعرابه لـ (إذا) حين قال:" والذي يظهر أن (إذا) معمولة لـ (أنْ تحكموا) مقدرة، و(أنْ تحكموا) المذكورة مفسرة لتلك المقدرة، هذا إذا فرَّعناه على قول الجمهور، وأما إذا قلنا بمذهب الفرّاء فـ (إذا) منصوبة بـ (أن تحكموا) هذه الملفوظ بها، لأنه يجيز: يعجبني العسلَ أن يشربَ[١٤٢]، فتقدم معمول صلة (أنْ) عليها."[١٤٣]

ذكر أبو حيّان أنّ الفرّاء يجيز تقديم معمول صلة (أنْ) عليها، وبهذا نُصب (إذا) بـ (أنْ تحكموا) المذكورة لا المقدرة، وقذره أبو حيّان؛ لأن الفعل في صلة (أنْ)، ومعمول هذه الصلة لا يتقدم عليها، ولم أجد للفرّاء رأيًا في إعراب الآية، ولا في تقديم معمول

صلة الموصول الحرفي عليها، غير أنّ ابن السرّاج في أصوله قال عنه إنّه لا يُجيز:" أن تقول: أقوم زيدًا كي تضربَ، والكسائيّ يجيزه وينشد : وشِفَاءُ غَيك خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي. "(١٤٤) وقد نصب الفرّاء (خابرًا) على أنّه حال من النفي وليس مفعولًا للفعل المضارع (تسألي)، كما ذهب إليه الكسائيّ(١٤٥)، وبناءً عليه يتضح أنّ الكسائيّ هو من ذهب إلى جواز تقديم معمول الصلة عليها، محتجًا بالشاهد الشعري المذكور آنفًا، وبقول الشاعر(١٤٦):

رَبّيتهُ حَتى إِذَا تَمَعَدَدَا كانَ جَزائي بَالعصَا أنْ أُجْلدَا

والشاهد فيه: تقدم معمول الصلة الجار والمجرور على الموصول الحرفي، وليس المجوز هو الفرّاء، (١٤٧)، وأبو حيّان في كتابيه: التذييل، والارتشاف ذكر أنّ الفرّاء يجيز التقديم مع صلة (أنْ) وأنّ الكسائيّ يجيزه مع (كي)(١٤٨)، وهذا الرأي هو الشائع عن الفرّاء في كتب النحاة نحو: المغني لابن هشام(١٤٩)، والدر المصون للسمين(١٥٠)، والهمع للسيوطيّ(١٥١).

[١٣] تقديم المصدر الجائي توكيدا لمضمون الجملة

﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ص/٨٤-٨٥.

من المتفق عليه أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد[١٥٢]، فلا يسبق التوكيد المؤكَّد في الكلام، لكن أبا حيّان ذكر عن الفرّاء غير ذلك، فنقل عنه في نصب (الحقَّ) الأول في قراءة الجمهور[١٥٣]، قوله: "هو على معنى قولك: حقاً لآتينك، ووجود الألف واللام وطرحهما سواء، أي لأملأنّ جهنّم حقاً، انتهى، وهذا المصدر الجائي توكيداً لمضمون الجملة، لا يجوز تقديمه عند جمهور النحاة، وذلك مخصوص بالجملة التي جزآها معرفتان جامدتان جموداً محضا...وكأنّ الفرّاء لم يشترط هذا الذي ذكره أصحابنا من كون المبتدأ والخبر معرفتين جامدين، لأنّه لا فرق بين تأكيد مضمون الجملة الابتدائية وبين تأكيد الجملة الفعلية."[١٥٤]

أخذ أبو حيّان في كلامه على الفرّاء، تقديمَه للمصدر المؤكِّد لمضمون الجملة وحقه التأخير، وعدم اشتراطه كون المبتدأ

والخبر معرفتين جامدين في الجملة المؤكَّدة بالمصدر، وبالنظر لإعراب الفرّاء في معانيه، نلفيه يعربها على وجهين قياسيين في العربية:

أحدهما: نَصْب (الحقّ) الأول على نزع الخافض على نية القسم، إذ قال: أنه "على معنى والحقِّ (لأملأنّ جهنّم) "[١٥٥] حُذف واو القسم فنُصب المقسم به (الحقّ)، وقد سُمع عن العرب: "الله لآتينك، والحق لآتينك"[١٥٦] وقال فيه أبو العباس ثعلب: " إذا جاء بالأسماء في الأقسام ومعها واو خَفَضَ، وإذا أسقط الواو نَصَبَ"[١٥٧]، يقوي هذا الوجه قوله: (لأَمْلأَنّ)، وورد عن العرب من شعرهم قول أحدهم:

إنَّ عليَّ اللهَ أنْ تُبايعا تُؤخّذْ كُرهاً أوْ تَجيءَ طائعَا [١٥٨]

أي: عليّ والله، نصب (الله) على نزع الخافض.

أخذ بهذا وأجازه، العكبريّ[١٥٩]، والقيسيّ[١٦٠] وابن هشام[١٦١]، وابن عطية[١٦٢] والرازيّ[١٦٣]، والألوسيّ[١٦٤]، والزركشيّ[١٦٥].

والوجه الثاني عند الفرّاء جَعْله منصوبًا على المصدر، يُفهم هذا من قوله: " ومن نصب (الحقَّ والحقَّ) فعلى معنى قولك حقّا لآتينّك، والألف واللام وطرحهما سواء. وهو بمنزلة قولك حمدا للّه والحمد للّه"[١٦٦] فقياسه على حمدًا لله، المصدر المنصوب بفعل محذوف تقديره: أحمد حمدًا، أو حمدت حمدًا، يدل على جعله (الحقَّ) مصدرًا لفعل محذوف تقديره: أحق حقًا لأملأن جهنّم، ولو كان يقصد المصدر المؤكد لمضمون الجملة، ما قاس على (حمدًا لله)، وأن ذِكْر الألف واللام وحذفهما سواء لا يغير معنى الكلمة، وقد ذكر النّحاس شيئًا من هذا حين قال في وجوه نصب (الحق) في قوله تعالى: {وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقَّ} يونس/٣٠ : " يكون التقدير حقًا ثم جيء بالألف واللام".

فأبو حيان فيما أخذه على الفرّاء كان ناقلًا عن غيره[١٦٧] فهو – وقَبْله النّحاس – أخذا تقدير الفرّاء لحالة نصب (الحقّ) الأولى على معنى (حقًا لآتينك) وخطّآه، في أنّ ذلك لا يجوز؛ إذ أنّ ما بعد اللام مقطوع مما قبلها[١٦٨]، وقياس الفرّاء على (حمدًا لله أو الحمدَ لله) المصدر المنصوب بفعل محذوف تقديره: أحمد أو

حمدت، يدل على أنّ (حقًا) مصدر منصوب لفعل محذوف تقديره (أحق)، أضف لذلك أنّ للفرّاء رأيًا ثانيًا وهو نصب (الحقّ) بنزع الخافض، ويؤخذ على النّحاس أيضًا ومن نقل عنه من غير تحقق، نسبتهم لأبي عبيدة رأيًا غير المذكور عنده في مجاز القرآن، إذ أنّه جعلها مفعولًا به للفعل (قال).

والمأخذ الثاني الذي أخذه أبو حيّان على الفرّاء هو: عدم اشتراطه كون المبتدأ والخبر معرفتين جامدين في الجملة المؤكَّدة بالمصدر، وللفرّاء نصّ في معانيه يدحض ما نُسب إليه من قِبل أبي حيّان، في قوله تعالى:{وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ} البقرة/٢٤١، فذكر أنّ حَقًّا نُصب "من نيّة الخبر لا أنه من نعت المتاع، وهو كقولك في الكلام: عبد اللّه في الدار حقّا، إنما نصب الحق من نيّة كلام المخبر كأنه قال: أخبركم خبرًا حقًّا"(١٦٩) يُفهم من كلامه ومما ذكره من أمثلة نحو: عبد الله في الدار حقًّا، أنه يوافقُ البصريين في اشتراطهم كون المبتدأ والخبر معرفتين جامدين في الجملة المؤكدة بالمصدر، أضف لذلك أنّا نجده غير مرة في

معانيه ينصب مصدرًا مؤكدًا لمضمون الجملة من غير تقديم[١٧٠]، وعلى الوجه الموافق للبصريين[١٧١].

فالفرّاء إذن لم يكن له رأي مخالف للنحاة في هذه المسألة، ولم يُجز تقديم المصدر المؤكد لمضمون الجملة عليها.

[١٤] تقديم معمول ما بعد لام القسم عليه

﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ المؤمنون/٤٠.

ذكر أبو حيّان في الآية أنّ: "اللام في (لَّيُصْبِحُنَّ) لام القسم و (عَمَّا قَلِيلٍ) متعلق بما بعد اللام، إما بيصبحنّ وإما بنادمين، وجاز ذلك لأنه جار ومجرور ويتسامح في المجرورات والظروف ما لا يتسامح في غيرها، ألا ترى أنه لو كان مفعولاً به لم يجز تقديمه لو قلت: لأضربن زيداً لم يجز زيداً لأضربن، وهذا الذي قررناه من أن (عَمَّا قَلِيلٍ) يتعلق بما بعد لام القسم هو قول بعض أصحابنا، وجمهورهم على أن لام القسم لا يتقدم شيء من معمولات ما بعدها عليها سواء كان ظرفاً أو مجروراً أو غيرهما، فعلى قول هؤلاء يكون (عَمَّا قَلِيلٍ) يتعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله تقديره (عَمَّا قَلِيلٍ)

تنصر لأن قبله قال (رَبّ انصُرْنِى) وذهب الفرّاء وأبو عبيدة إلى جواز تقديم معمول ما بعد هذه اللام عليها مطلقاً.[١٧٢] "

يظهر من كلام أبي حيّان أنّ في المسألة ثلاثة آراء، رأي للبصريين وهو المنع مطلقًا[١٧٣]، وآخر يجيزه مطلقًا، وهو منسوب لأبي عبيدة والفرّاء، وثالث يجيزها في حالة كون المُتقدم عليه ظرفًا أو جارًا ومجرورًا.

والحق أنّ أبا عبيدة والفرّاء لم يرد عنهما في كتابيهما – فيما أعلم– أنهما يجيزان المسألة على إطلاقها، والنّحاس هو من نسب لهما الجواز[١٧٤]، وأبو حيّان كان ناقلًا عنه، وكان السبب في نسبة هذا الرأي للفرّاء أنّه في قوله تعالى :{قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ} ص/٨٤-٨٥ ، في إحدى تخريجاته لنصب (الحقّ) الأول، نَصَبَها على أنّها نحو: حقًا لآتينك، فكان ظاهرها تقديم المعمول (حقًا) على جواب القسم وهو ما يمنعه النحاة، إلا أنّ الفرّاء كان يقصد نصبها بفعل محذوف، على غرار قولهم: حمدًا لله المنصوب بفعل محذوف تقديره: أحمد حمدًا لله، أو حمدت حمدًا لله[١٧٥]، وأبو عبيدة كذلك كان له رأي

غير المنقول عنه عند النّحاس[١٧٦]، أضف لذلك أنّ ما نُقل عنهما يوحي بوجود نص صريح يُجيزان فيه المسألة، وهو ما لم يوجد في كتابيهما، فضلًا عن أنّ هذا الرأي غير مذكور عنهما عند النحاة المتقدمين إلا النّحاس في الموضع المذكور، ومن نقل الرأي من المتأخرين كان ناقلًا عن النّحاس.

[١٥] إضمار الموصول الاسمي وإبقاء صلته

﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ النساء/٤٦.

اختلف النحاة في جواز إضمار الموصول الاسمي، وإبقاء صلته، فصُنّفوا في اختلافهم إلى: من يمنعه مطلقًا، ومن أجازه بلا قيد، ومنهم أجازه إذا عُطف على مثله[١٧٧]، ومنعه إنْ لم يعطف على مثله، أشار إلى جواز ذلك ومنعه أبو حيّان حين ذكر تخريج قوله تعالى: { مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ} عن الفرّاء أنّه

خرّجها " على إضمار (من) الموصولة أي: من الذين هادوا من يحرفون الكلم، وهذا عند البصريين لا يجوز، وتأولوا ما جاء مما يشبه هذا على أنه من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، قال الفرّاء: ومثله قول ذي الرّمة : فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِق لَهَا وَآخَرُ يَثْنِي دَمْعة الْعَيْنِ بِالْيَدِ(١٧٨)

وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف موصولاً، بل يترجح أن يكون موصوفاً لعطف النكرة عليه وهو آخر، إذ يكون التقدير: فظلوا ومنهم عاشق دمعه سابق لها."(١٧٩)

ظاهر كلامه أنّ الفرّاء يُجيز إضمار الاسم الموصول في حشو الكلام، وبالرجوع لرأيه في معاني القرآن، نلفيه في تخّريج هذه الآية يُجيز إضمار (مَن) في مبتدأ الكلام؛ ذلك أنّ العرب تفعله فتقول: منّا يقول ذلك، ومنّا لا يقوله، والعلة عنده من جواز الإضمار؛ أنّ (مِن) بعضٌ لما هي عليه –يعني جزءًا من مجرورها– فلذلك أدت عن المعنى المتروك، ومثله في القرآن قوله عزّ وجلّ {وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ} الصافات/ ١٦٤ ، والتقدير: إلا مَن له مقام معلوم، وقوله تبارك وتعالى: {وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا} مريم/ ٧١،

والتقدير: إلا مَن هو واردها، وقوله تعالى: {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ} النساء/ ١٥٩، والتقدير: (مَن ليؤمنن به قبل موته[١٨٠])، ومن شعر العرب قول ذي الرمة:

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِق لَهُ وَآخَرُ يَثْنِي دَمْعة الْعَيْنِ بِالْهَمْلِ

يريد: منهم من دمعه سابق ولم يُجز الفرّاء إضمار (مَن) في شيء من الصفات إلا على المعنى الذي أشار إليه، وهو مجيئها بعد (مِن) المفيدة للتبعيض –كما اتضح من شواهده– ولم يحبذ الإضمار مع غير (مِن)[١٨١]، وقد ورد الإضمار مع (في) في قول الشاعر[١٨٢]:

لو قلتَ ما في قومِها لم تِيْثَمِ يَفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

يريد: مَن يَفْضُلها، وقال الفرّاء عنها:"ولستُ أشتهيها"[١٨٣]

وهناك من أجاز حذف الاسم الموصول إذا عُلم، قاله الكوفيون[١٨٤]وتبعهم المازنيّ[١٨٥]، والبغداديون[١٨٦]، وابنُ مالك[١٨٧]، مستدلين على ذلك بالسماع والقياس، فما ورد من السماع، قول حسان بن ثابت:

أمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ ويمدحهُ، وينصرهُ سواءُ[١٨٨]

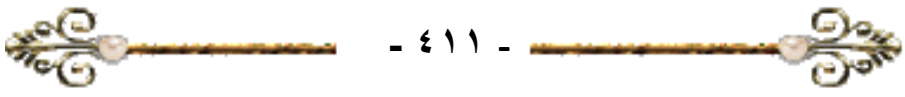

"أراد: ومن ينصره ويمدحه، فأضمر (مَن)، وقد يقع في وهم السامع أن المدح والنصر لـ (مَن) هذه الظاهرة."[١٨٩]

وقول بعضهم[١٩٠] :

ما الذي دَأْبُه احْتِيَاطٌ وَحَزمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيانِ

يريد : والذي هواه أطاع[١٩١] .

وأقوى من ذلك ما ورد في محكم التنزيل، في قوله تعالى: {وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ} العنكبوت/٤٦، أي: وبالذي أنزل إليكم، ليكون مثل قوله عزّ وجلّ: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ} النساء/١٣٦.

وأمّا القياس، فقد قاسوا هذه المسألة على حذف المضاف إذا عُلم، فكما جاز حذف المضاف إذا عُلم، جاز حذف الاسم الموصول إذا عُلم[١٩٢]، وقياسهم ذلك أيضًا على حذف (أنْ)؛ فإن حذفها مكتفًى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها

أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه، فكان جواز حذف الموصول الاسمي إذا عُلم أولى[١٩٣].

وقد أخذ برأيهم من المحدثين عباس حسن الذي اشترط ألّا يوقع حذفه في لبس، واستشهد بما استشهدوا به.[١٩٤]

وما أجازه الكوفيون ومن تبعهم من إضمار الموصول وإبقاء صلته منعه البصريون، وسلكوا مسلك التأويل لما ساقه المجيزون من شواهد، وقدّروا المحذوف في الآيات القرآنية على أنّه موصوف أُقيمت صفته مقامه فأغنت عنه، وحملوا الأبيات الشعرية على الضرورة[١٩٥]، فخرّجوا قوله تعالى: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ} على تقدير: قوم يحرفون الكلم، وقوله تعالى: {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ} على تقدير: وإن من أهل الكتاب أحد أو واحد، وكذا بقية الآيات قدروا فيها نكرة موصوفة، كما أنهم في منعهم قاسوا منع الحذف في المسألة على التوكيد، يقول الفارسي" لا يجوز أن تحذف الموصول وتدع الصلة؛ لأنها تذكر للتخصيص والإيضاح للموصول ونظيره: أجمعون في التوكيد، لا يجوز أن تذكره وتحذف المؤكَّد"[١٩٦].

وهو ما ذهب إليه الأخفش[١٩٧]، والزجّاج[١٩٨]، والنّحاس[١٩٩]، والأنباريّ[٢٠٠]، والفارسيّ[٢٠١]، وابن جني[٢٠٢]، ، والقيسيّ[٢٠٣]، والعكبريّ[٢٠٤].

والمتأمل فيما سبق، المتتبع لكلام النحاة يلفيهم ينسبون للفرّاء والكوفيين، جواز حذف الموصول، وليس الأمر كذلك، فالمتمعن في كلامهم واستشهاداتهم، يجد جواز ذلك عندهم إن عُلم المحذوف، ومما يدل على ذلك من كلام الكوفيين ما قاله الفرّاء عن قول حسان:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ ويمدحهُ وينصرهُ سواءُ

أراد: من ينصره ويمدحه فأضمر (مَن)[٢٠٥]، وما نقله ثعلب عن الفرّاء قوله: "اختصم عندي من يقوم ويقعد، قال: أجازه الفرّاء في الاستواء، وهو مثله في الحذف والإقرار."[٢٠٦] والمراد اختصم عندي من يقوم ومن يقعد، فحذف الاسم الموصول (مَن) لدلالة ما قبله عليه، فحذْف الموصول إذن على هذا الوجه جائز شائع في العربية، وإنْ منعه أكثر البصريين، ولا أرى اختلافًا كبيرًا بين الفرّاء والبصريين في منع تقدير اسم موصول في قوله تعالى: {مِنَ الَّذِينَ

هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ} وقوله عزّ وجلّ: {وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ} الصافات/ ١٦٤، وقوله تبارك وتعالى: {وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا} مريم/ ٧١، وقوله تعالى: {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ} النساء/١٥٩، فالبصريون قدّروا نكرة موصوفة هي (قوم) و (أحد) أو (واحد)، والفرّاء قدّر (مَن) وهي لا تكون اسما موصولًا فحسب بل قد تأتي نكرة موصوفة(٢٠٧)، ويُترجّح أنّه يقصد النكرة الموصوفة، فالوضع الذي أجازه بتقدير (مَنْ) سائغ في كلام العرب، قال ابن فارس" ويضمرون من الأسماء (مَنْ) فيقولون: "مافي حينا إلا له أبل" أي: من له إبل..."(٢٠٨)

و(مَنْ) المقدرة عند الفرّاء لها نظير مذكور في القرآن في قوله عزّ وجلّ: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} يونس/٤٢، {وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ} الأنبياء/٨٢، وذكر أبو البقاء أن (مَن) هنا نكرة موصوفة(٢٠٩).

[١٦] الإبدال من المستثنى منه المحذوف

﴿ لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾ النساء/ ١٤٨.

"بالسوء متعلق بالجهر، وهو مصدر معرّف بالألف واللام، والفاعل محذوف، والجهر في موضع نصب، ومَنْ أجازَ أن ينوى في المصدر بناؤه للمفعول الذي لم يُسم فاعله قدّر أنّ (بالسوء) في موضع رفع، التقدير: (أن يجُهر) مبنياً للمفعول الذي لم يسم فاعله، وجوّز بعضهم أن يكون (من ظلم) بدلاً من ذلك الفاعل المحذوف التقدير: إِنْ أَحَدٌ إِلَّا الْمَظْلُومَ، وهذا مذهب الفرّاء، أجاز الفرّاء في (ما قامَ إلا زيد) أن يكون (زيد) بدلاً من (أحد)، وأمّا على مذهب الجمهور فإنه يكون من المستثنى الذي فرغ له العامل، فيكون مرفوعاً على الفاعلية بالمصدر، وحسّن ذلك كون الجهر في حيز النفي، وكأنه قيل: لا يجهر بالسوء من القول إلا المظلومُ."(٢١٠)

فظاهر كلامه أنّ الفرّاء أجاز إعراب المستثنى بإلا في الاستثناء المفرّغ، بدلًا من المستثنى منه المحذوف، نحو: ما قام إلا زيد، فـ (زيدٌ) بدل من المستثنى منه المقدر بـ (أحدٌ) وعليه يجوز

أن يكون (مَنْ ظُلِمَ) بدلًا من فاعل (الْجَهْرَ) المحذوف، والتقدير: إن أحد إلا المظلوم، وقد اتضح في مسألة سابقة[٢١١]، أنّ الفرّاء لا يرى الرفع على البدلية، أو النصب للمستثنى في الاستثناء المفرّغ، إنّما يرى إعرابه بحسب العامل قبل أداة الاستثناء، فقد قال:" وإذا لم تر قبل (إلا) اسما فأعمل ما قبلها فيما بعدها"[٢١٢]، وعليه فالفرّاء لم يُجز كون (مَنْ ظُلم) بدلًا من الفاعل المحذوف، فضلًا عن أنه في معانيه خرّج الرفع بمثل تخريج الجمهور له، إذ نصّ على أنّ التقدير: لا يحب الله أن يُجْهر بالسوء من القول إلا المظلوم[٢١٣].

١٦/٠٨/٠٩

[١٧] شـذوذ حذف واو الحال

﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِين ﴾ البقرة/٣٦.

الأصل في الحال أن يكون مفردًا، وقد يأتي جملة واقعة موقع المفرد، ولابد فيها حينئذ من رابط يربط الحال وصاحبه؛ ليكون المعنى متصلًا بين الحال وجملة الحال(٢١٤). والرابط إما أن يكون ضميرًا عائدًا على صاحب الحال كقوله تعالى:{وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ}الأعراف/٤ .

وإما أن يكون الضمير والواو معًا كقوله تعالى:{لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلَواةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى} النساء /٤٣، وإما أن يُستغنى بالواو عن الضمير، كقوله عزّ وجلّ:{ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاساً يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ} آل عمران/١٥٤(٢١٥).

وأبو حيّان في تفسيره لآية البقرة تعرض لإعرابها فأعرب قوله تعالى: {بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ} "جملة في موضع الحال، والعامل

فيها اهبطوا، ولم يحتج للواو لإغناء الرابط عنها الذي هو الضمير، واجتماع الواو والضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالاً أكثر من انفراد الضمير، وفي كتاب الله تعالى: (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ)، وليس مجيئها بالضمير دون الواو شاذاً، خلافاً للفراء ومن وافقه كالزمخشري"[٢١٦].

فنصّ في كلامه على أنّ الفرّاء قال بشذوذ مجيء الضمير دون الواو في الجملة الاسمية، وتبعه الزمخشري فعدّ حذف الواو من الجملة الاسمية شاذًا[٢١٧]، وابن الحاجب أجاز حذفه على ضعف[٢١٨]، وفي ذلك مخالفة للجمهور، فسيبويه في كتابه وإن لم يصرح بجواز حذف واو الحال، إلا أنّه ساق أمثلة من كلام العرب يُفهم منها جواز حذفه، فذكر أنّ " بعض العرب يقول: كلمته فوه إلى فيّ، كأنه يقول: كلمته وفوه إلى فيّ، أي كلمته وهذه حاله"[٢١٩]، ويقول المبرد: "فلو قلت: كلمته فوه إلى فيّ لجاز، لأنك تريد: كلمته وفوه إلى فيّ"[٢٢٠]، والاستغناء بالضمير عن الواو عندهم قياس؛ بدليل الشواهد القرآنية، وكلام العرب شعرًا ونثرًا فيه

ما يدل على جواز الحذف[٢٢١]، وساق ابنُ مالك في شرح التسهيل[٢٢٢] كثيرًا منها، نحو:

وتَشربُ أسآرِي القطا الكُدْرُ بعدما سَرَتْ قَرَبًاأحْناؤُهاتَتَصَلْصَلُ[٢٢٣]

والتقدير: وأحناؤها .

وقوله:

ما بالُ عيْنكَ دمعُها لا يَرْقأ وحَشَاكَ مِن خَفقانه لا يَهْدَأُ[٢٢٤]

والتقدير: ودمعها .

بل إنّه عند ابن مالك أقيس من إفراد الواو؛ " لأنّ إفراد الضمير وجد في الحال وشبهها وهو الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغني بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزيّة على إفراد الواو"[٢٢٥]، وتعقّبَ الزمخشريّ في رأيه، وبيّنَ خطأه، وأنّ الزمخشري تنبه لخطئه في الكشاف فأعرب قوله تعالى: {بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوّ} في موضع نصب على الحال، وكذا فعل بـ { لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ} الرعد/٤١، فقال هو جملة محلها النصب على الحال.[٢٢٦] فرجع بذلك عن رأيه إلى رأي الجمهور

وبالرجوع إلى معاني القرآن للفرّاء لم أجد نصًا صريحًا له بشذوذ حذف الواو والاستغناء عنه بالضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالًا، فجملة (بعضكم لبعض عدو) لم يتعرض لها في معانيه، وقوله (وَهُمْ كُفَّارٌ) لم يقل بشذوذ حذف الواو منها(٢٢٧).

وأبو حيّان نفسه نقل في كتابه الارتشاف قولًا عن الفرّاء، يُناقض ما نسبه إليه في البحر المحيط، فنقل عنه فيما سُمع عن العرب من قولهم: (كلمته فوه إلى فيّ) أنه قال: "أكثر كلام العرب فاه إلى فيّ بالنصب، والرفع مقول صحيح(٢٢٨)" والظاهر من كلامه تصحيح قولهم: "كلمته فوه إلى فيّ" لا وصفه بالشذوذ، والزمخشريّ الذي رأى هذا الرأي، وتراجع عنه في الكشاف لم يشر إلى أنّ الفرّاء صاحب هذا المذهب، وابن مالك الدقيق في نقله عن القدماء تناول المسألة وعقّب على الزمخشريّ ولم يُشر أيضًا للفراء، وكذا الزجّاج والنّحاس وهما المشهوران بتعقّبه في كثير من الآراء، لم يتعرضا لشيء من هذا.

لكنّا نجد للفراء رأيًا يخص واو الحال خالف فيه جمهور النحاة، غير الذي ذكره ابو حيّان آنفا، وهو رأيه في جواز وقوعها

بعد عاطف يعطف الجملة الاسمية على ما قبلها، فذكر في المعاني" وقوله: (أو هم قائلون) واو مضمرة، المعنى: أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقًا على نسق، ولو قيل لكان جائزًا كما تَقُولُ فِي الكلام:

أتيتني واليًا، أو وأنا معزول، وإن قلت: أو أنا معزول، فأنت مضم للواو"[٢٢٩].

فأجاز ذكر الواو مع حرف العطف (أو) ولم يذكر أن حذفه أو إضماره شاذٌ، ولو أراد أنه شاذ لصرح بذلك، وقد يكون ثمة التباس حصل عند أبي حيّان في هاتين المسألتين، ومن نقل عنه لم يتحقق من صحة ما نُسب للفراء.

[١٨] حكم حذف حرف النداء مع اسم الإشارة

﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ البقرة/٨٥.

منع النحاة حذف حرف النداء في مواضع[٢٣٠]، منها: حذفه مع اسم الإشارة، وقد نقل أبو حيّان عن الفرّاء جوازه، فذكر في قوله تعالى: (أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ) أن بعض المعربين ذهب " إلى أنّ هؤلاء منادى محذوف منه حرف النداء، وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأنّ اسم الإشارة عندهم لا يجوز أن يحذف منه حرف النداء، ونقل جوازه

عن الفرّاء، وخرّج عليه الآية الزجّاج وغيره، جنوحاً إلى مذهب الفرّاء، فيكون على هذا القول (تقتلون) خبراً عن أنتم، وفصل بين المبتدأ والخبر بالنداء، والفصل بينهما بالنداء جائز، وإنّما ذهب من ذهب إلى هذا في هذه الآية؛ لأنّه صعب عنده أن ينعقد من ضمير المخاطب واسم الإشارة جملة من مبتدأ وخبر، وقد بينا كيفية انعقاد هذه الجملة، وقد أنشدوا أبياتاً حُذف منها حرف النداء مع اسم الإشارة، من ذلك قول رجل من طيئ:

إن الأُولَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِبهِم

هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاَ"[٢٣١]

نُقل عن الكوفيين جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة[٢٣٢]، وبالرجوع لآرائهم في مظانها لا نجد للفرّاء رأيًا في معانيه يجيز فيه الحذف مع اسم الإشارة، وثعلب وهو أحد الكوفيين المُعتد بآرائهم في النحو يمنع ذلك مع اسم الجنس فقال: إنّه لا يجوز" رجلُ أقبلْ كما يجوز زيدُ أقبلُ؛ لأنّ الرجل يتصرف فيما لا يتصرف فيه زيد"[٢٣٣] ف (رجل) نكرة تحتاج إلى حرف نداء لتحديدها وتعريفها بعكس (زيد) المُعرّفة، ومَنْعُ ثعلب

للمسألة مع اسم الجنس، يجعله من باب أولى يمنعها مع اسم الإشارة، فالكوفيون إذن ليسوا متفقين على جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة والجنس،

وذكر أبو حيان أيضًا في تخريج الآية أن الزجّاج أجاز حذف حرف النداء جنوحًا لمذهب الفرّاء، والحق أن الزجّاج لم يجنح لذلك لكنه جنح لمذهب الفرّاء في جعل أسماء الإشارة كالأسماء الموصولة[٢٣٤]، إذ ذكر أن "(هؤلاء) في معنى (الذين) و(تقتلون) صلة لهؤلاء كقولك: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، ومثله (وما تلك بيمينك يا موسى)."[٢٣٥]

وأمّا موقفه من الفرّاء فقد ذكر عنه أنه أجاز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، ولا يمكن الجزم بأن الجواز منقول عن الفرّاء؛ إذ أن النّحاس نقله عن القتبي[٢٣٦]، ولو كان عن الفرّاء لأشار لذلك، والفرّاء كما ذُكر سالفًا لم ألفِ له رأيًا في معانيه عن جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، وما ذكر عنده من نحو هذا الحذف كان مع اسم الجنس[٢٣٧]، هذا فضلًا عن أن ثعلب وهو من الكوفيين منع المسألة مع اسم الجنس فمن باب أولى أنه منعها مع اسم الإشارة، فهم لم يتفقوا على جواز الحذف كما نُقل عنهم، وقد يكون ابن قتيبة نقل الرأي عن الفرّاء؛ إذ أنه كثير النقل عنه وفي

بعض الأحيّان لا يشير لذلك[٢٣٨]، وعلى كل حال لا يمكننا الجزم بأن الرأي للفرّاء.

[١٩] التمييز معرفة

﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ البقرة/١٣٠.

اتفق النحاة على مجيء التمييز نكرة[٢٣٩]، إلا أنّه نُقل عن بعضهم جواز مجيئه معرفة، وقد ذكر أبو حيّان في الآية أنّ (نَفْسَهُ) انتصب " على أنّه تمييز، على قول بعض الكوفيين، وهو الفرّاء، أو مشبه بالمفعول على قول بعضهم، أو مفعول به، إمّا لكون (سفه) يتعدى بنفسه كسفّه المضعف، وإما لكونه ضمن معنى ما يتعدّى، أي جهِل، وهو قول الزجّاج وابن جني، أو أهلك، وهو قول أبي عبيدة، أو على إسقاط حرف الجر، وهو قول بعض البصريين، أو توكيد لمؤكد محذوف تقديره: سفِهَ قَوْلَهُ نَفْسَهُ حكاه مكيّ، أما التمييز فلا يجيزه البصريون؛ لأنه معرفة، وشرطالتمييز عندهم أن يكون نكرة "[٢٤٠]

يرى الفرّاء كغيره من النحاة تنكير التمييز، إلا أنّه نَصَب (نَفْسَهُ) على التمييز مع كونها معرفة وساغ ذلك عنده؛ لأنّها في

تأويل النكرة يُصيبها النصب في موضع نصب النكرة[٢٤١]، والذي جعلها عنده في تأويل نكرة؛ أنها كقولهم: ضِقتُ به ذرعًا، وقوله تعالى:{فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا} النساء/٤، فالطيب كان للنفس فلما أُسند لما أُضيفت له (النفس) نُصبت؛ لِتُفسر معنى الطيب، وكذا ضِقت به ذرعًا كان معناها: ضاق ذرعي به[٢٤٢]، فكذلك (سَفِهَ نَفْسَهُ) فالسفه كان للنفس، "فلما نُقل إلى(مَنْ)، نصبت (النفس)، بمعنى التفسير[٢٤٣] كما يقال: (هو أوسعكم دارا)، فتدخل (الدار) في الكلام على أن السعة فيها، لا في الرجل، فكذلك (النفس) أدخلت لأن السفه للنفس لا لـ (مَنْ)."[٢٤٤]، وأنّ ذلك من كلام العرب[٢٤٥] وجعل منه أيضًا قوله تعالى: {بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا}[٢٤٦] القصص/ ٥٨، ومثله: نَعِمَت عينك[٢٤٧]، وممّا سبق يتضح أن الفرّاء أجاز تعريف التمييز في حالة كونه معرفًا بالإضافة، فهو وإن كان معرفة إلا أنّ فيه معنى التفسير فعُومل معاملة النكرة، وقد أخذ برأيه الطبري[٢٤٨]، وابن الطراوة[٢٤٩]، الذي استدل بقول أُمَيَّةُ بن أَبِي الصَّلْتِ[٢٥٠]:

له داعٍ بمَكّـــةَ مُشْمَعِـلٌّ وآخرُ فوقَ رابيـــةٍ يُنادِي
إلى رُدُحٍ من الشِّيزَى مِلاءٍ لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ

فنصب (لبابَ) على التمييز وهو مضاف إلى معرفة[٢٥١]، ومنه

المعرّف بأل نحو قول الشاعر[٢٥٢]: رَأيتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وجُوهَنَا صَدَدْت وطِبتَ النفسَ يا قيْسُ عن عَمْرِو نصبوا (النفسَ) على التمييز.

وأبو حيّان وقف في تفسيره من تنكير التمييز وإعراب (نَفْسَهُ) موقف البصريين، فبعد أن ذكر الآراء في نصْب (نَفْسَهُ) وردّ عليها، رجّح كونها مفعولًا به لـ (سَفِهَ)؛ لأنه ضُمّن معنى ما يتعدى فهو كـ (سَفَّه) المتعدي[٢٥٣]، وبالنسبة لموقفه من الفرّاء فقد اكتفى بذكر رأيه والردّ عليه بأن تعريف التمييز لا يجوز عند البصريين، وفي الارتشاف نسب الرأي للكوفيين بعامة ولم يعزه لنحوي بعينه، وذكر الآراء ولم يُفاضل بينها[٢٥٤]،وكان كسابقيه ممن نقل رأي الفرّاء[٢٥٥] لم يوضح مقْصَد الفرّاء من كلامه، فالقصد من التمييز رفع الإبهام والتفسير، وقصد الفرّاء أنه لما كانت المعرفة (نَفْسَهُ) مفسرة ومبينة كالنكرة عوملت معاملتها، وهذا ما وضحه الفرّاء في الآيات المُستشهد بها.

الخلاصـــة

وهكذا يبدو من خلال ما مرّ بنا من مسائل تضمنت أدلة ومناقشات، ونصوصًا للفرّاء من مصادرها الأصيلة، أنّ أبا حيّان كان في أغلب آرائه ناقلًا عن غيره من النحاة خاصة النحّاس والزجاج، اللذين يَكثرُ في مؤلفاتهما ذكر آراء الفرّاء بالوقوف عليها بالدراسة والتحقيق، وبعض الآراء التي تُوهم فيها المخالفة – في رأيي – كانت بسبب مصطلحات الفرّاء كما اتضح في مسألة (ضمير الفصل)، ففهم آراء الفرّاء أحيانًا يحتاج لفهم مصطلحاته وما يقصده منها.

هذا والله الهادي إلى سواء السبيل.

(١) – يُنظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية (ط؛٧، القاهرة: دار المعارف)١٩٦.

(٢) – البحر المحيط، ١٩/٦.

(٣) – معاني القرآن، ٢٧٤/٢.

(٤) – يُنظر: الكشاف للزمخشريّ، ٦١٤/٢.

(٥) – الارتشاف، ١١٦٥/٣.

(٦) – هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم المطرز المعروف بالزاهد صاحب أبي العباس ثعلب، واسم كتابه: (الياقوت في اللغة) يُنظر: الفهرست، ١١٣/١.

(٧) – البحر المحيط، ٤٩/٣.

(٨) – يُنظر: الكشاف، ٦١٤/٢.

(٩) – يُنظر: شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: د. محمد عبد القادر عطا، د. طارق فتحي السيد (ط؛٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م) ٣٢٩/١، و شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري (ط؛٢، بيروت: دار صادر، ٢٠١٠م) ٧٠/١.

(١٠) – يُنظر شرح المفصل، ٣٣٧/٤.

(١١) – يُنظر: الهمع، ٧٠/٢.

(١٢) – شرح الرضي، ١٩٩/٤.

(١٣) – المرجع السابق،

(١٤) – تهذيب اللغة، ١٣٧/١.

(١٥) – يُنظر: اللسان، ٣٦٩٠/٥، مادة (قعد).

(١٦) – يُنظر: البحر المحيط، ٤٩/٣، والارتشاف، ١١٦٥/٣.

(١٧) – يُنظر: البحر المحيط،، ١٩/٦.

(١٨)– يُنظر: المرجع السابق، ٢٠/٦.

(١٩) – يُنظر: معاني القرآن، ٢٧٤/٢.

(٢٠) – يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٢٦٩/١، ٢٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك، ٤١٥/١.

(٢١) – البحر المحيط، ١٠٧/٢.

(٢٢) – يُنظر: شرح التسهيل، ٤١٦/١.

(٢٣) – يُنظر: هذا الرأي للفرّاء في: إعراب القرآن للنحاس، ٢٦٩/١.

(٢٤) – يُنظر: معاني القرآن للفراء، ٣٠/٢.

(٢٥) – يُنظر: رأي الأخفش في شرح التسهيل،٤١٦/١، التبيان، ٦٧/١، الهمع، ١٨٤/٢.

(٢٦) – يُنظر: المرجع السابق، ٦٧/١.

(٢٧) – يُنظر: شرح التسهيل، ٤١٦/١.

(٢٨) – الكتاب، ١٣٩/٢.

(٢٩) – معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٢٧٣/١.

(٣٠) – يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٢٩٧/١.

(٣١) – يُنظر: إعراب القرآن للنحاس،٢٩٧/١، مشكل إعراب القرآن للقيسي،٦٢١/٢، التبيان للعكبري، ٦٧/١.

(٣٢) – يُنظر: المرجع السابق، ١٠٧/٢.

(٣٣) – يُنظر: المرجع السابق، ١٠٧/٢.

(٣٤) – يُنظر: الارتشاف، ١٢٧٤/٣.

(٣٥) – يُنظر: الأصول لابن السراج، ٢٦٠/١.

(٣٦) – المرجع السابق، ٢٦٠/١.

(٣٧) – الطبري، ٤٩٥/١٥– ٤٩٦، التبيان للعكبري، ٤٦/٢.

(٣٨) – وقراءة ابن مسعود والأعمش أيضًا، يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٣٠٥/٢، وإعراب القرآن للعكبري ٤٦/٢، ومشكل القرآن للقيسي، ٣٧٥/١، والمحتسب، ٤٥١/١، والكشاف للزمخشري، ٤٠٧/٢، والبحر المحيط، ٢٦٦/٥.

–(٣٩) البحر، ٢٦٨/٥.

(٤٠) – يُقصد بالحرميين: ابن كثير وعاصم.

(٤١) – يُنظر: هذه القراءات بالتفصيل في: إعراب القرآن للنحاس، ٣٠٥/٢، وتفسير الطبري، ٤٩٥/١٥–٤٩٨، والتبيان للعكبري، ٧١٦/٢ – ٧١٧، والدر المصون، ٤/ ١٣٥– ١٤٠، وغيرها.

(٤٢) – يُنظر: معاني القرآن، ٢٨/٢.

(٤٣) – قائله مضرس بن ربعي أو طفيل بن عوف أو كعب بن زهير والبيت من الطويل ، يُنظر: تفسير الطبري، ٤٩٤/١٥، وأبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري (الرياض: عالم الكتب، ٢٠٠٣م) ١٠٥/٩، واللباب لابن عادل، ٢٩٠٧/١.

(٤٤) – معاني القرآن للفرّاء، ٢٩/٢.

(٤٥) – المرجع السابق، ٢٩/٢.

(٤٦) – معاني القرآن، ٢٥٤/٣.

(٤٧) – المرجع السابق، ٣٧٧/٢.

(٤٨) – تفسير الطبري، ٤٩٦/١٥.

(٤٩) – يُنظر: تفسير الطبري، ٤٩٦/١٥.

(٥٠) – يُنظر: إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ط؛٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م) ٢٠٣٣/٥.

(٥١) – يُنظر: معاني القرآن، ٢٨/٢–٢٩.

(٥٢) – يُنظر: الارتشاف، ١٥٥٥/٣.

(٥٣)– البحر المحيط، ٢١٨/١.

(٥٤)– أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي، أدب الكاتب (الطبعة الرابعة؛ مصر: المكتبة التجارية، ١٩٦٣م) ص ٤٨٥.

(٥٥)– يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٣٥٤/١.

(٥٦) – يُنظر: المرجع نفسه، ١٩٤/١.

(٥٧) – يُنظر: هذا الرأي أيضًا في: شرح المفصل لابن يعيش،٤٧٢/٥.

(٥٨) – يُنظر: شرح شافية بن الحاجب للرضي، ١٥٤/٣.

(٥٩) – يُنظر: الإنصاف، مسألة (١١٥) ٦٥٦/٢.

(٦٠) – يُنظر القلب المكاني والإعلال، في: شرح الشافية، ٢١/١، ٦٦/٣.

(٦١) – يُنظر: الممتع، ٣٢١.

(٦٢) – يُنظر: البحر، ٢١٨/١.

(٦٣) – يُنظر: ديوان زهير، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠) ص٣٠، ومعاني القرآن للفرّاء، ٦/٢، الخصائص، ٥١٤/٢، سر صناعة الإعراب، ٢٦٧/١.

(٦٤) – البحر المحيط، ٢١٠/٥. والبيت من الطويل ٠

(٦٥) – معاني القرآن/ ٢٢٩/١.

(٦٦) – معاني القرآن، ٥/٢–٦.

(٦٧) – المرجع السابق، ٢/٢٧٦.

(٦٨) – يُنظر: إعراب القرآن للنحّاس، ٢/٢٧٥.

(٦٩) – يُنظر: الدر المصون، ٤/٨٤.

(٧٠) – يُنظر: هذه المسألة في: إعراب القرآن للنحاس، ٢/٣٢٧، والإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١٣٤.

(٧١) – يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ٢/٤٢، والمراجع السابقة.

(٧٢) – البحر المحيط، ١/٤٦١.

(٧٣) – نقل الفرّاء أنها لغة نجد، يُنظر: معاني القرآن، ٣/١٣٩.

(٧٤) – يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ٢/٤٢، ٣/١٣٩

(٧٥) – يُنظر: الإنصاف، ١/١٣٤ وما بعدها.

(٧٦) – الكتاب، ١/٥٧.

(٧٧) – يُنظر: الإنصاف، ١/١٣٤.

(٧٨) – يُنظر رأي البصريين في: الارتشاف، ٣/١٥٦٠، ٣/١١٩٩.

(٧٩) – معاني القرآن، ٣/١١١.

(٨٠) – يُنظر: المرجع السابق، ٣/١١١.

(٨١) – يُنظر: ٣/١٥٦٠، ١١٩٩.

(٨٢) – يُنظر: المرجع السابق، ١٢٠٠/٣.

(٨٣) – يُنظر: أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى إلفية ابن مالك (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥م) ٨٠/٢، وقطر الندى ص٢٠٧، التذييل والتكميل لأبي حيّان ٢١٨/٦، الهمع، ٢٥٥/٢.

(٨٤) – يُنظر: البحر المحيط، ٣٣٨/٧، وروح المعاني للألوسي، ٦٨/٢٣، ونُسبت لابن عباس وابن مسعود، في: الدر المصون، ٤٩٥/٥، واللباب لابن عادل، ٢٧٦/١٦.

(٨٥) – البحر المحيط، ٣٣٨/٧.

(٨٦) – يُنظر رأي الفرّاء في: شرح الجمل لابن عصفور، ١١٥/٢– ١١٦، والبحر المحيط، ٣٣٨/٧، والارتشاف، ١٥٦٠/٣، ٢٢٦٠/٥ ، والهمع، ٧٥/٥.

(٨٧) – معاني القرآن، ٤٠٤/٢.

(٨٨) – يقصد: إذا بنيته لفاعله.

(٨٩) – مجالس ثعلب، ص٢٠٨.

(٩٠) – معاني القرآن للفرّاء، ٣٨٢/٢.

(٩١) – يُنظر: الدر المصون، ٥٤٣/٥، الهمع، ٧١/٥، و يُنظر رأي الكوفيين في: شرح التصريح، ٥/٢، والتذييل والتكميل، ٢٢٦٠/٥، والهمع،٧١/٥.

(٩٢) – يُنظر: الارتشاف ١٥٦٠/٣، ٢٢٦٠/٥، والدر المصون، ٤٩٥/٥.

(٩٣) – يُنظر: ص ٥٠ – ٥١.

(٩٤) – يُنظر: الارتشاف، ١٥٦٠/٣، ٢٢٦٠/٥.

(٩٥) – البحر المحيط، ٤٧٢/١.

(٩٦) – يُنظر: معاني القرآن، ٥٧/١.

(٩٧) – يُنظر: المرجع السابق، ٥٧/١.

(٩٨) – يُنظر: المرجع السابق، ٥٦/١.

(٩٩) – مجالس ثعلب، ٣٤٣/٢.

(١٠٠) – يُنظر: المرجع السابق، ٦٢/١.

(١٠١) – الأصول لابن السراج، ١٢١/١.

(١٠٢) – يُنظر: رأيه في: معاني القرآن للفرّاء، ٥٧/١، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط؛٦، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٦م) ٦٢/١.

(١٠٣) – يُنظر: المرجعين السابقين.

(١٠٤) – يُنظر: البحر المحيط، ٤٧٢/١.

(١٠٥) – يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٢٤٧/١.

(١٠٦) – البحر المحيط ٢/ ٤٠٦.

(١٠٧) – يُنظر: البحر المحيط ٢/ ٤٠٦.

(١٠٨) – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢١/١.

(١٠٩) – إعراب القرآن للنحاس ٣٥٧/١.

(١١٠) – يُنظر: البحر المحيط ٢ /٤٠٦.

(١١١) – معاني القرآن للفراء ١/ ١٩١.

(١١٢) – البحر المحيط، ٤٩١/١– ٤٩٢.

(١١٣) – يُنظر رأي الكسائيّ في: الارتشاف، ٣/ ١٥٠٥، ١٥٦٠، الهمع ٢٥٢/٣، محمد بن مصطفى الخضري الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (بيروت: دار الفكر) ١/ ٢٠٦.

(١١٤) – البيت من الرجز ٠قائله مجهول، يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس،٥٥/١، والهمع، ٢٥٢/٣.

(١١٥) – البيت من الطويل ٠ يُنظر: مجالس ثعلب ٤٥٦/٢، والبحر المحيط ٢٧١/١، والدر المصون ١٦٨/١، واللسان مادة "جفن" ٨٩/٣.

(١١٦) – البيت من الطويل ٠يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١٥٦/٢، والخزانة، ٣٤٩/٣.

(١١٧) – معاني القرآن، ١٦٧/١.

(١١٨) – مجالس ثعلب، ٢/ ٤٥٦.

(١١٩) – الارتشاف، ١٥٠٥/٣، ١٥٠٦.

(١٢٠) – البحر المحيط، ٤٦٠/١.

(١٢١) – معاني القرآن، ٤٠٩/١.

(١٢٢) – المرجع السابق، ٣٧/٣، ويُنظر أيضًا: ١٤٥/٢.

(١٢٣) – معاني القرآن، ٢١٢/٢.

(١٢٤) – المرجع السابق، ٢٨٧/٢.

(١٢٥) – المرجع السابق، ٢٩٩/٣.

(١٢٦) - يُعرف (ضمير الشأن) عن الكوفيين بـ(الضمير المجهول)، يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ٣٦١/١-٣٦٣، ٣٩٤/٢.

(١٢٧) – يُنظر شروطه في: شرح التسهيل، ١/ ١٥٨ – ١٦٠، وهمع الهوامع،٢٢٧/١، والنحو الوافي، ٢٤٢ – ٢٥٠.

(١٢٨) – معاني القرآن، ٥١/١.

(١٢٩) – معاني القرآن للفراء ٥٢/١.

(١٣٠) – ورد في التذييل والتكميل، كالآتي: كان ذلك مَرةً وهو تنفعُ الناسَ أحسابُهم، ٢٧٠/٢.

(١٣١) – البيت من الطويل وقائله مجهول، يُنظر: معاني القرآن، ٥٢/١، وشرح التسهيل،٤٢٤/٢، والتذييل والتكميل، ٢٧٠/٢، وشرح التصريح، والتصريح بمضمون التوضيح ٩٤/٢، والهمع، ٩٩/٥.

(١٣٢) – يقصد به: أن يكون دالًا على الحاضر أو المستقبل.

(١٣٣) – يقصد به الخبر، يُنظر حاشية معاني القرآن، ٤٠٩/١.

(١٣٤) – معاني القرآن، ٤٠٩/١.

(١٣٥) – المرجع السابق، ١/ ٤٠٩، يُنظر أيضًا: ١/ ٤١٠.

(١٣٦) – معاني القرآن، ٣٥٢/٢.

(١٣٧) – المرجع السابق، ٣٥٣/٢.

(١٣٨) – يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٨/٣، وإعراب القرآن للنحاس٤٠٧/٢.

(١٣٩) – المحرر الوجيز، ٤١٨/٣

(١٤٠) – معاني القرآن، ١١٣/٢.

(١٤١) – يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٢٦/١، الهمع، ٣٠٤/١.

(١٤٢) – في التذييل: أعجبني العسلَ أنْ تَشْرب، ١٧٩/٢.

(١٤٣) – البحر المحيط، ٢٨٩/٣.

(١٤٤) – الأصول لابن السرّاج، ١٨٨/٢.

(١٤٥) – يُنظر: المرجع السابق، ١/٢

(١٤٦) – للعجاج يشكو عقوق ابنه، والبيت من الرجز يُنظر: التذييل، ١٧٦/٣، والهمع، ٣٠٥/١، وتمعدد الغلام: شب وغلظ.

(١٤٧) – يُنظر: الأصول لابن السراج، ١٨٨/٢.

(١٤٨) – يُنظر: الارتشاف، ١٠٤٧/٢، ١٥٦٠/٣.

(١٤٩) – يُنظر: المغني، ٥٠٢/٣.

(١٥٠) – يُنظر: الدر المصون، ٣٨٠/٢.

(١٥١) – يُنظر: الهمع، ١/ ٣٠٤.

(١٥٢) – يُنظر: أسرار العربية للأنباري، ص ١٧٣.

(١٥٣) – يُنظر قراءة الجمهور: إعراب القرآن للنحاس، ٤٧٣/٣، وأبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق: د.شوقي ضيف، (مصر: دار المعارف، ١٤٠٠هـ) ص٥٥٧، والحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، الحجة في القراءات السبع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، (بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ) ص٣٠٧، والبحر المحيط، ٣٩٢/٧، والدر المصون، ٥٤٦/٥.

(١٥٤) – البحر المحيط، ٣٩٣/٧.

(١٥٥) – معاني القرآن، ١/ ١٥٥.

(١٥٦) – المرجع السابق، ٣٢٣/١.

(١٥٧) – مجالس ثعلب، ٣٢٣/١.

(١٥٨) – مجهول القائل،ومن الرجز يُنظر: الكتاب، ١٥٦/١، والمقتضب، ٦٣/٢، والأصول لابن السراج، ٤٨/٢، وشرح الرضيّ، ١٣٠/٣، والخزانة، ٢٠٠/٥.

(١٥٩) – يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، ١١٠٧/٢.

(١٦٠) – يُنظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي، ٦٢٩/٢.

(١٦١) – يُنظر: مغني اللبيب، ٦٩/٥.

(١٦٢) – يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية، ٥٨٦/٤.

(١٦٣) – يُنظر: تفسير مفاتيح الغيب للرازي، ٢٠٥/٢٦.

(١٦٤) – يُنظر: روح المعاني للألوسي، ٢٢٩/٢٣.

(١٦٥) – يُنظر: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، البرهان في علوم القرآن (بيروت، دار المعرفة، ١٣٩١هـ) ٤٥/٣.

(١٦٦) – معاني القرآن، ٤١٣/٢.

(١٦٧) – يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٤٧٤/٣.

(١٦٨) – يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٤٧٤/٣.

(١٦٩) – معاني القرآن للفراء، ١٥٤/١.

(١٧٠) – يُنظر: معاني القرآن، ٣٧٣/١، ٤٥٧ ، ٤٦٣.

(١٧١) – يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٢/ ١١٥، ٢٤٤، ٢٥٢.

(١٧٢) – البحر المحيط، ٣٧٥/٦.

(١٧٣) – يُنظر رأي البصريين في: إعراب القرآن للنحاس، ٤٧٤/٣، والدر المصون، ١٨٧/٥.

(١٧٤) – يُنظر: إعراب القرآن للنحاس، ٤٧٤/٣.

(١٧٥) – يُنظر: معاني القرآن، ٤١٣/٢.

(١٧٦) – يُنظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة، ١٨٧/٢.

(١٧٧) – يُنظر: الهمع، ٣٠٥/١، ود. محمد بن عمار بن مسعود درين، أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم (الرياض؛ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٨م) ص ٧٤.

(١٧٨) – البيت من الطويل وفي ديوان ذي الرمة، (ط؛٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٦٤م) ص٥٧٠، وهو برواية تختلف عن المذكورة في المسألة: فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ غَالِبٌ لَهُ وَآخَرُ يَثْنِي عَبْرَةَ الْعَيْنِ بِالْهَمْلِ، وفي رواية: دمعة العين باليد، يُنظر: معاني الفرّاء،٢٧١/١، ٣٨٤، والبحر المحيط، ٢٦٠/٣، الهمع، ٨٦/٢.

(١٧٩) – البحر المحيط ٢٧٣/٣.

(١٨٠) – معاني القرآن بتصرف، ٣٨٤,٢٩٤,٢٧١/١.

(١٨١) – معاني القرآن بتصرف، ٢٧١/١.

(١٨٢) – قيل لحكيم بن معية، وقيل لحميد الأرقط، والبيت من الرجز يُنظر: الكتاب،٣٤٥/٢، والمفصل للزمخشري، ١٦٤والخصائص لابن جني،١٤٩/٢، الخزانة، ٦١/٥، والارتشاف، ١٥٦٠/٣، ١٠٤٧/٢، والهمع، ١٨٧/٥.

(١٨٣) – معاني القرآن للفراء، ٢٧١/١.

(١٨٤) – يُنظر رأي الكوفيين في: معاني القرآن٣١٥/٢، ومجالس ثعلب ٤٦٥، والإنصاف٥٩٣/٢، والمغني ٨١٥، والتذييل والتكميل، ٣/ ١٦٩، والهمع ٣٠٥/١.

(١٨٥) – أبو القاسم عبد الرحمن اسحاق الزجّاجي، مجالس العلماء تحقيق: عبد السلام محمد هارون(الطبعة الثالثة؛ القاهرة: مكتبة الخانجي) ص١١٠.

(١٨٦) – يُنظر: التذييل والتكميل ١٦٩/٣، وهمع الهوامع، ٣٠٥/١.

(١٨٧) – شرح التسهيل، ١/٢٣٠,٢٢٩.

(١٨٨) – البيت من الوافر يُنظر: ديوان حسان بن ثابت، ص٩، والمقتضب، ١٣٧/٢، ومغني اللبيب،٤١٩/٦، والخزانة، ٩/ ٢٣٥، والهمع، ٣٠٦/١.

(١٨٩) – يُنظر: معاني القرآن، ٣١٥/٢.

(١٩٠) – البيت من الخفيف ونُسب للطائيين في شرح التسهيل، ٢٣٠/١، وبلا نسبة في المغني،٦/٤٢٠.

(١٩١) – شرح التسهيل ٢٣٠/١ .

(١٩٢) – شرح التسهيل، ٢٢٩/١، والهمع الهوامع ٣٠٥/١.

(١٩٣) – يُنظر: شرح التسهيل، ٢٢٩/١.

(١٩٤) – يُنظر: النحو الوافي، ٣٩٢/١.

(١٩٥) – يُنظر: الكتاب ٣٤٥/٢ وما بعدها، والمقتضب ١٣٧/٢، ومعاني القرآن للزجاج٥٧/١ وما بعدها، وإعراب القرآن للنحاس ٤٠٥/١، ٤٥٧/٤، والتبيان للعكبري٣٦٣/١، والبحر المحيط ٢٦٠/٣.

(١٩٦) – أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، كتاب الشعر (الطبعة الأولى؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م) ص ٤٦٦.

(١٩٧) – يُنظر: معاني القرآن للأخفش، ٢٣٩/١.

(١٩٨) – يُنظر: معاني القرآن للزجاج ٥٧/١ وما بعدها.

(١٩٩) – يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٤، ٤/٤٥٧.

(٢٠٠) – يُنظر: الإنصاف، ٥٩٣.

(٢٠١) – يُنظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبد الله، (بغداد: مطبعة العاني) ص ٥٦٥.

(٢٠٢) –يُنظر: سر صناعة الإعراب، ١/١٤٢.

(٢٠٣) –يُنظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي، ٢/.٥٢٥

(٢٠٤) – يُنظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ١/٣٦٣.

(٢٠٥) – يُنظر: معاني القرآن، ٢/٣١٥.

(٢٠٦) – مجالس ثعلب، ص٤٦٥.

(٢٠٧) – يُنظر: توضيح المقاصد، ١/٤٣٢، ومغني اللبيب، ٤/١٩٩، والهمع، ١/٣١٦.

(٢٠٨) – الصاحبي في فقه اللغة، ص٢٣٣ويُنظر ص ١٧٨.

(٢٠٩) – يُنظر: التبيان للعكبري، ٢/١٣٦

(٢١٠) – البحر المحيط، ٣/ ٣٩٨.

(٢١١) – يُنظر: (نصب المستثنى بإلا في الاستثناء المفرغ) .

(٢١٢) – يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ١/١٦٧.

(٢١٣) – يُنظر: المرجع السابق، ١/٢٩٣.

(٢١٤) – يُنظر: شرح التسهيل، ٢٧٤/٢، وشرح الرضي، ٨١/٢–٨٢، والهمع، ٤٢/٤، وشرح ابن عقيل، ٢/ ٢٧٨.

(٢١٥) – يُنظر: المراجع السابق.

(٢١٦) – البحر، ٣١٦/١.

(٢١٧)– يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ص١١٤.

(٢١٨) – يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب،٣٤٤/١.

(٢١٩) – يُنظر: الكتاب ٣٩١/١.

(٢٢٠) – المقتضب، ٢٣٦/٣.

(٢٢١) – يُنظر: شرح الرضي على الكافية٨٢/٢، وشرح الأشموني٣٦/٢، والدر المصون ١٩٤/١، والمغني، ٢٦٥/٢.

(٢٢٢) – ينظر: شرح التسهيل ٢٧٨/٢ وما بعدها.

(٢٢٣) – البيت من الطويل، وهو للشنفري في ديوانه،٦٦، ينظر: الأمالي لأبي علي القالي، ٢١٠/٣، وشرح التسهيل، ٢/ ٢٧٨،و الخزانة، ٤٢٠/٧.

(٢٢٤) – البيت من الكامل وبلا نسبة في شرح التسهيل، ٢٧٩/٢،

(٢٢٥) – شرح التسهيل ٢٨٠/٢.

(٢٢٦) – يُنظر: المرجع السابق ٢٨٠/٢، والكشاف للزمخشري، ٩٣/٢، ٥٠٣/٢.

(٢٢٧) – يُنظر: معاني القرآن، ٩٦/١.

(٢٢٨) – الارتشاف، ١٥٦٠/٣.

(٢٢٩) – معاني القرآن للفراء، ٣٧٢/١.

(٢٣٠) – يُنظر: شرح التسهيل، ٢٤٣/٣، وأوضح المسالك، ١٥/٤، والهمع، ٤٣/٣، وشرح الأشموني، ١٨/٣.

(٢٣١) – البيت من البسيط ٠وانظر : البحر المحيط، ٤٥٨/١.

(٢٣٢) – يُنظر رأي الكوفيين في: شرح الكافية الشافية لابن مالك،٣٤/٢.

(٢٣٣) – مجالس ثعلب، ٢١٠/١.

(٢٣٤) – يُنظر: رأي الفرّاء، معاني القرآن، ١٧٧/٢.

(٢٣٥) – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٤٩/١.

(٢٣٦) – يقصد به ابن قتيبة، يُنظر: تعليق المحقق في هامش معاني القرآن للنحاس، ٢٢/٣.

(٢٣٧) – يُنظر: ص ٧٣ من البحث.

(٢٣٨) – يُنظر: مقدمة المحقق السيد أحمد صقر لكتاب: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، (بيروت: دار الكتب العلمية؛ ١٩٧٨م).

١– الهمع، ٧٢/٤، وأوضح المسالك، ٣١٥/٢، ٣١٦.

(٢٤٠) – البحر المحيط، ١/ ٥٦٥.

(٢٤١) – يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ٧٩/١.

(٢٤٢) – يُنظر: المرجع السابق، ٧٩/١، ٢/ ٣٠٨.

(٢٤٣) – أي: التمييز.

(٢٤٤) – تفسير الطبري، ٣/ ٩٠.

(٢٤٥) – يُنظر: معاني القرآن، ٧٩/١.

(٢٤٦) – يُنظر: المرجع السابق، ٢/ ٣٠٨.

(٢٤٧) – يُنظر: مجالس ثعلب، ٣٧٠/٢.

(٢٤٨) – يُنظر: تفسير الطبري، ٣/ ٩٠.

(٢٤٩) – يُنظر: رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور، ٢/ ٤٢٣، والارتشاف، ٤/ ١٦٣٣، والتصريح، ١/ ٦١٦، والهمع، ٤/ ٧٢

(٢٥٠) – يُنظر: ديوان ابن الصّلت، جمع: بشير يموت (ط؛ ١، بيروت، ١٩٣٤م) ص٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور، ٤٢٣/٢، وآمالي القالي، ١٢٢/١، واللسان، ١٤٥٢/٢، مادة (دور)، ١٦٣٣/٣، مادة (ردم)، ٢٣٢٨/٤، مادة (شمع).

(٢٥١) – يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٢/ ٤٢٤

(٢٥٢) – البيت لشهاب بن رشيد اليشكري في: أحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، تحقيق: عبد العال سالم مكرم (ط؛١، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٨١م)، وبلا نسبة في: الأشموني، ١٧٠/١، وتوضيح المقاصد، ١٨٩/١، وأوضح المسالك، ١٦٣/١، والهمع، ٢٧٨/١، وشرح ابن عقيل، ١٤٥/١.

(٢٥٣) – يُنظر: البحر المحيط، ١/ ٥٦٥.

(٢٥٤) – يُنظر: الارتشاف، ٤/ ١٦٣٣.

(٢٥٥) – نحو النّحاس، والعكبري، ومكي وغيرهم.